



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

تنوع صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم الاقتصاد الوطني
دراسة حالة بنك البركة - وكالة برج بوعريريج-

إشراف الأستاذة:

- كفي مريم

من إعداد الطالبتين:

- رزوق أحلام

- محي الدين عزة

نوقشت بتاريخ: 2021/09/12، تحت إشراف اللجنة:

اللقب والاسم	مؤسسة الانتماء	الصفة
د. سعيداني سميرة	جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج	رئيساً
د. كفي مريم	جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج	مشرفاً
د. بوعبد الله هبة	جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج	ممتحناً

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

شكر وتقدير:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد الحمد والشكر لله- جل شأنه-، نجد من الواجب علينا شكر كل من أمد لنا يد العون في إنجاز هذا

العمل:

نتقدم بالشكر الذي هو أقل ما يسدى إليها، لأستاذتنا المشرفة "كفي مريم"، أولاً على قبولها الإشراف على هذه المذكورة، وثانياً لكونها كانت صدراً رحباً لا يمل ولا يكل عن توجيهنا إلى كل ما فيه صواب، فلها منا خالص الشكر والعرفان وعظيم الامتنان، كما لها كل التقدير والاحترام.

كما لا ننسى ان نشكر أعضاء لجنة المناقشة سلفاً على تفضلهم بقراءة بحثنا هذا وتعميم فيه وتصويبه من الخلل والزلل.

كما نشكر كل من ساهم بجهد أو نصيحة أو توجيه أو كلمة طيبة من الأساتذة الأفاضل أو الأصدقاء الأعماء، فلهم أيضاً خالص شكرنا وتقديرنا.

"أحلام" و"عزة"



الإهداء:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

إلى الذي منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب "زوجي"

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى كل من ساعدني في إتمام هذه المذكرة

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير



"أحلام"



الإهداء :

الحمد لله الذي كان العون الأول والأخير لإنجاز هذا العمل

يشرفني أن أتقدم بكل فخر واحترام لأهدي ثمرة جهدي هذا وحصاد مشواري:

إلى من دعائها سر نجاحي، إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان "أمي"، أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إلى من علمني أن الحياة كفاح ونضال إلى من سعى وشقى في سبيل راحتي إلى سندي في الحياة ومرجعي في كل الأوقات، إلى من لم يبخل علي ماديا ومعنويا، إلى من اعتبره قدوتي في الحياة إليك يا أغلى ما يمتلكه المرء يا من أحمل اسمه بكل افتخار "أبي" العزيز، أدامه الله فوق رؤوسنا. إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود، إلى الذين تربيت معهم تحت سقف واحد، إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي، إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة، إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أخي علاء الدين وأختاي عفاف وعبير، حفظهم الله ورعاهم.

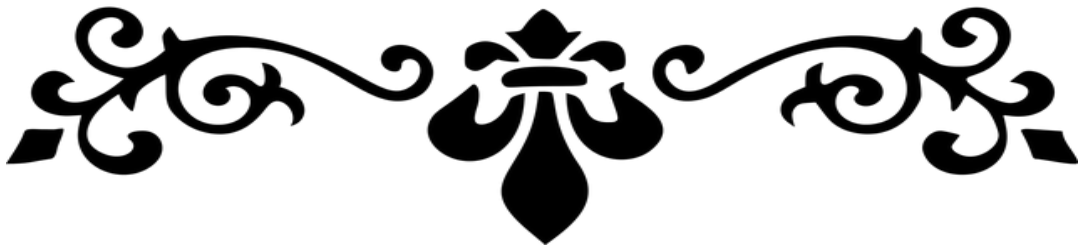
إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي إلى من تحلّو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى اللواتي تقاسمت معهن أجمل وأتعب أيامي وحفظن سري وشددن ظهري واهتممن لأمرني وكن وقت الضعف قوتي ومصدر سعادتي صديقاتي (أحلام، إكرام، أمينة، زكية، فاطمة، مروة، ميسون، يمنى) إلى جميع الأهل والأقارب.

"عزة"





قائمة المحتويات



	البسمة
	شكر والتقدير
	الإهداء
VII	قائمة المحتويات
VII	فهرس الجداول والأشكال
د - ١	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: التمويل وصيغ التمويل الإسلامي (مدخل نظري)
2	تمهيد
3	المبحث الأول: التمويل من منظور الاقتصاد الإسلامي
3	المطلب الأول: ماهية التمويل في الاقتصاد الإسلامي
3	الفرع الأول: ماهية التمويل الإسلامي وأنواعه
4	الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي
5	الفرع الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والربوي
7	المطلب الثاني: مبادئ التمويل في الاقتصاد الإسلامي
7	الفرع الأول: الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية
8	الفرع الثاني: الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغنم بالغرم
8	الفرع الثالث: مبدأ استمرار الملك لصاحبه
8	الفرع الرابع: مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد
9	المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي
9	المطلب الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
9	الفرع الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل في البنوك الإسلامية
11	الفرع الثاني: صيغ التمويل متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية
12	الفرع الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية
15	المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي في الأسواق المالية (الصكوك الإسلامية)
15	الفرع الأول: مفهوم وخصائص الصكوك الإسلامية
17	الفرع الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية
19	الفرع الثالث: أهمية ودور الصكوك الإسلامية
21	خلاصة الفصل الأول
22	الفصل الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم اقتصاديات الدول
23	تمهيد

24	المبحث الأول: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي الإماراتي
24	المطلب الأول: تقديم بنك دبي الإسلامي الإماراتي
24	الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي الإماراتي
25	الفرع الثاني: قيم وأهداف بنك دبي الإسلامي الإماراتي
26	المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي الإماراتي
28	المطلب الثالث: دور صيغ التمويل والاستثمار المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي الإماراتي في تمويل الاقتصاد الوطني الإماراتي
28	الفرع الأول: صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب نوع القطاعات الاقتصادية
31	الفرع الثاني: صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي
33	المبحث الثاني: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني
33	المطلب الأول: تقديم بنك فيصل الإسلامي السوداني
33	الفرع الأول: نشأة بنك فيصل الإسلامي السوداني
34	الفرع الثاني: أهداف بنك فيصل الإسلامي السوداني
35	الفرع الثالث: التصنيفات والجوائز التي نالها البنك وعوامل نجاحه الأساسية
36	المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لدى بنك فيصل الإسلامي السوداني
38	المطلب الثالث: أهمية صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لدى بنك فيصل الإسلامي في الاقتصاد السوداني
38	الفرع الأول: العوامل الداعمة للبنك للمساهمة في التنمية الاقتصادية
39	الفرع الثاني: تمويل بنك فيصل الإسلامي للتنمية الاقتصادية في السودان
42	خلاصة الفصل الثاني
43	الفصل الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة دعم الاقتصاد الجزائري
44	تمهيد
45	المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في الجزائر
45	المطلب الأول: التطورات التشريعية للصيرفة الإسلامية في الجزائر
45	الفرع الأول: قانون النقد والقرض 90-10
45	الفرع الثاني: الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض
46	الفرع الثالث: النظام رقم 18-02 والأمر 20-02 المتعلقين بالمالية التشاركية
47	المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة في التشريع الجزائري
47	الفرع الأول: عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل الصناعة

50	الفرع الثاني: عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول
53	المطلب الثالث: صيغ التمويل المعتمدة في البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر
53	الفرع الأول: الصيغ المعتمدة في البنوك الإسلامية في الجزائر
54	الفرع الثاني: الصيغ المعتمدة في النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر
55	المبحث الثاني: دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة برج بوعرييج-
55	المطلب الأول: تقديم بنك البركة الجزائري
55	الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري
56	الفرع الثاني: أهداف وخصائص بنك البركة الجزائري
57	المطلب الثاني: تقديم بنك البركة - وكالة برج بوعرييج
59	المطلب الثالث: صيغ التمويل المعتمدة في بنك البركة - وكالة برج بوعرييج
59	الفرع الأول: المرابحة
59	الفرع الثاني: المساومة
59	الفرع الثالث: الإجارة
59	الفرع الرابع: السلم
60	الفرع الخامس: الاستصناع
63	المبحث الثالث: دور صيغ التمويل المعتمدة في بنك البركة في دعم الاقتصاد الوطني
63	المطلب الأول: دور صيغ التمويل طويلة الأجل في دعم الاقتصاد الوطني
63	الفرع الأول: دور صيغة المضاربة في دعم الاقتصاد الوطني
64	الفرع الثاني: دور صيغة المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني
65	المطلب الثاني: دور صيغ التمويل متوسطة الأجل في دعم الاقتصاد الوطني
65	الفرع الأول: دور صيغة الإجارة في دعم الاقتصاد الوطني
65	الفرع الثاني: دور صيغة الاستصناع في دعم الاقتصاد الوطني
67	المطلب الثالث: دور صيغ التمويل قصيرة الأجل في دعم الاقتصاد الوطني
67	الفرع الأول: دور صيغة المرابحة في دعم الاقتصاد الوطني
67	الفرع الثاني: دور صيغة السلم في دعم الاقتصاد الوطني
68	الفرع الثالث: دور القرض الحسن في دعم الاقتصاد الوطني
69	خلاصة الفصل الثالث
71	الخاتمة العامة
76	قائمة المراجع
81	قائمة الملاحق



فهرس الجداول والأشكال



الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
26	تطور صيغ التمويل في بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2016-2020)	01
28	حجم التمويل المقدم من بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب القطاعات	02
31	حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي خلال الفترة (2016-2020)	03
36	تطور صيغ التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)	04
40	نسب التمويل حسب القطاعات خلال الفترة (2015-2019)	05
53	أهم الصيغ التمويلية المعتمدة في البنوك الإسلامية بالجزائر	06
54	أهم الصيغ التمويلية المعتمدة في النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية بالجزائر	07
60	تطور صيغ التمويل في بنك البركة وكالة برج بوعرييج خلال الفترة (2016-2020)	08
61	نسب استخدام كل صيغة من صيغ التمويل والاستثمار في بنك البركة وكالة برج بوعرييج خلال الفترة (2016-2020)	09

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور صيغ التمويل في بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2016-2020)	27
02	توزيع التمويلات المقدمة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2016-2020)	27
03	تطور إجمالي التمويل المقدم لمختلف القطاعات خلال الفترة (2016-2020)	29
04	توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب القطاعات	30
05	توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي	32
06	تطور صيغ التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)	37
07	صيغ التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)	37
08	التوزيع القطاعي للتمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)	41
09	الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة برج بوعريريج	57
10	تطور صيغ التمويل في بنك البركة وكالة برج بوعريريج خلال الفترة (2016-2020)	60
11	توزيع التمويلات المقدمة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعريريج خلال سنة 2020	61



مقدمة عامة



1. تمهيد:

يلعب التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهو الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، ومن هنا أعطى الاقتصاد الإسلامي أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار و يتجلى ذلك من خلال فرض الزكاة على الأموال سواء كانت عينية أو نقدية وذلك حتى يقل الاكتناز، وبالتالي عدم تعطيل الموارد والوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار.

ومن هنا برز التمويل الاسلامي كظاهرة اقتصادية في عالمنا المعاصر، وقد أثبت وجوده وأكدته المصارف الاسلامية من خلال قيامها بخدماها المقدمة والاستمرار في مساعدتها على النمو الاقتصادي، على اعتبار أن القطاع المصرفي من بين القطاعات الأكثر استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية. وتتميز المصارف الإسلامية بأنها مصارف متعددة الوظائف فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، وبأنها لا تتعامل بالائتمان فهي ليست مقرضة ولا مقترضة ولا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، إنما تقدم التمويل وفق صيغ تمويلية مشروعة تمثل نموذجا جديدا للعلاقة بين الممول والمتمول، حيث تقوم على أساس المشاركة "الغنم بالغرم" أي أن الممول لا يستحق المكافأة إلا بمقدار ما يحصل عليه المتمول من ربح خلال العملية الاستثمارية.

أسلوب التمويل الإسلامي شد انتباه البنوك التقليدية، بعد الانتكاسات المتوالية لنظام التمويل التقليدي، فالتمويل الإسلامي يتميز بعدة خصائص تميزه عن غيره، كما له دورا هاما في الحياة الاقتصادية حيث يعتبر أداة ضرورية لأي اقتصاد، وذلك من خلال صيغ تمويله المختلفة التي تضمن مواصلة نشاطه الاقتصادي وجعله أكثر ديناميكية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

2. إشكالية البحث:

مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في صيغتها التالية:

ما مدى مساهمة تنوع صيغ التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام؟ وفي بنك البركة - وكالة برج بوعريريج - بشكل خاص؟

3. التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- ما هي صيغ التمويل الاسلامي التي من الممكن أن تعتمد عليها المصارف الإسلامية؟
- ماهي الصيغ التمويلية الاسلامية الأكثر استخداما على ضوء التجارب الدولية؟
- ما هي الصيغ التمويلية الاسلامية الأكثر اعتمادا في بنك البركة الجزائري - وكالة برج بوعريريج-؟
- هل يؤدي تنوع صيغ التمويل الإسلامية لدعم الاقتصاد الوطني؟



4. فرضيات البحث:

- بغرض دراسة هذا الموضوع ومعالجة إشكاليته والاجابة على تساؤلاته تم وضع الفرضيات التالية:
- التمويل الإسلامي يوفر عدة أساليب وصيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتختلف عن تلك التي يتعامل بها في التمويل الربوي؛
- في ضوء التجارب الدولية، فإن بنك دبي الإسلامي الإماراتي وبنك فيصل السوداني يعتمدان على عدة صيغ تمويل اسلامية تعكس السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد؛
- بنك البركة الجزائري -وكالة برج بوعريريج- يعتمد في تمويلاته على صيغة المراجعة بنسب مرتفعة عن غيرها من الصيغ؛
- إن تنوع صيغ التمويل الإسلامية يؤدي بالضرورة الى دعم الاقتصاد الوطني.

5. أهمية البحث:

- يكتسب البحث أهميته من أهمية صيغ التمويل الإسلامية التي تعد آلية من الآليات الداعمة للاقتصاد الوطني، كما تتجلى الأهمية في التطورات التي شهدتها المصارف الإسلامية والثقة التي تحصلت عليها من قبل المستثمرين الاقتصاديين، ومساهماتها في دعم العناصر التي تدفع بالاقتصاد الوطني نحو التطور والازدهار.

6. أهداف البحث:

- سنحاول من خلال هذا البحث الوصول الى الأهداف التالية:
- التعرف على مختلف صيغ التمويل الإسلامية؛
- التعرف على أهداف كل من بنك دبي الإسلامي الإماراتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك البركة الجزائري؛
- التعرف على الصيغ التمويلية التي تأخذ النصيب الأكبر في التطبيق في كل من بنك دبي الإسلامي الإماراتي، بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك البركة الجزائري؛
- تسليط الضوء على الدور الفعال الذي يلعبه تنوع صيغ التمويل الإسلامية في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير ودفع عجلة التنمية في البلاد.

7. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا البحث كموضوع للمذكرة منها:

— أسباب ذاتية وهي:

- ✓ ميولنا الشخصي لدراسة هذا الموضوع؛
- ✓ اقتراح أستاذتنا المشرفة للموضوع فكنا أكثر ارتياحا لهذه الدراسة على غيرها؛
- ✓ قناعتنا ان الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية من أهم الدراسات في الوقت الحالي.

— أما الأسباب الموضوعية نذكر منها:

- ✓ إثراء مكتبتنا بمثل هذه المواضيع للاستفادة العلمية؛
- ✓ كون موضوع بحثنا يدخل في صميم تخصصنا؛



- ✓ كثرة الحديث عن التمويل والبنوك الإسلاميين في الجزائر دفعنا الى الاهتمام بهذا الموضوع؛
- ✓ بيان تجربة الجزائر مقارنة مع نظيرتها العربية والإسلامية.

8. صعوبات البحث:

- واجهتنا عدة صعوبات أثناء إنجازنا لهذه الدراسة نعرض أهمها فيما يلي:
- قلة المراجع المتخصصة بالبنوك الإسلامية لاسيما في الجزائر؛
- صعوبة الحصول على معلومات وافية من طرف مسؤولي بنك البركة وكالة برج بوعرييج؛
- السرية وعدم الإفصاح الذي تنتجه البنوك في الأرقام والإحصائيات خوفا من نشر المعلومات خارج الإطار الدراسي.

9. منهج البحث:

في سبيل إعداد هذا البحث وقصد الوصول للنتائج المرجوة والإجابة على الأسئلة المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لكونه يتلاءم مع الجانب النظري والمتعلق بالمدخل النظري حول صيغ التمويل الإسلامي. وكإسقاط لما تم قراءته نظريا على الواقع، تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي المتعلق بدراسة حالة بنك البركة الجزائري -وكالة برج بوعرييج-، وهذا من خلال قيامنا بجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوعنا ومحاولة تحليلها ومناقشتها، بهدف الوصول الى نتائج يمكن تعميمها.

10. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت دراستنا في بنك البركة الجزائري -وكالة برج بوعرييج- ولقد اخترنا بنك البركة لكونه أول بنك إسلامي تأسس في الجزائر ولكونه يعمل في إطار الشريعة الإسلامية، ما يسمح لنا بتقديم دراسة واقعية عن البنوك الإسلامية بما يخدم موضوع بحثنا واخترنا وكالة برج بوعرييج لكونه موجود في حدود الولاية.
- الحدود الزمنية: تم تحديد هذه الدراسة ضمن الفترة الممتدة من 2016 حتى 2020.

11. الدراسات السابقة:

- دراسة لبومعزة لبني: بعنوان "واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي (دراسة حالة بنك البركة "وكالة عين مليلة")" وذلك في السنة الجامعية 2016/2017، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر.
- هدفت الدراسة للتعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، ولإظهار أهم صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملائمتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم التوصل لنتائج عدة أهمها ان التنوع في صيغ التمويل الإسلامي يجعله من أكثر طرق التمويل ملائمة لطبيعة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة لبوزيد عصام بعنوان "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)" وذلك في السنة الجامعية 2009/2010، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير.

أظهرت نتائج الدراسة أن التمويل الإسلامي يختلف كلياً عن التقليدي، سواء من حيث المبادئ التي يقوم عليها أو من حيث الطرق التي يتم بها منح هذا التمويل. ولقد ركزت هذه الدراسة على أهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبيان الصيغ التي تمنحها البنوك الإسلامية لهذا النوع من المؤسسات وبالتالي تتيح لها تسهيلات تساعد على الاستمرارية.

— دراسة لكل من بايشي نعيمة وقويدري صفاء بعنوان "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة السودان للفترة ما بين 1990 و 2019)" وذلك في السنة الجامعية 2020/2019، جامعة احمد دراية-ادرار، هذه الرسالة عبارة عن مذكرة ماستر.

هدفت الدراسة الى إبراز أهمية التمويل المصرفي الإسلامي داخل المجتمع، وإبراز مختلف صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي. ولقد أكدت الدراسة على أن المصارف الإسلامية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع تعاملاتها، كما أكدت ان هذه الأخيرة أصبحت تلعب دوراً هاماً وبارزاً في الاقتصاد والتنمية وخاصة ما تساهم فيه تلك المصارف في القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات وغيرها.

12. خطة البحث:

سيتم عرض هذا البحث من خلال مقدمة وثلاث فصول وخاتمة حيث:

سيتم التطرق في الفصل الأول إلى التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية والأسواق المالية، من خلال التطرق الى ماهية التمويل الإسلامي وأهم الأسس والمبادئ التي تحكم هذه العملية، كما سنتطرق أيضاً الى صيغ التمويل الإسلامية بالتفصيل من خلال التعريف بها ومشروعيتها وتحديد أركانها وشروط تطبيقها وكيفية استخدامها؛

وسيخصص الفصل الثاني إلى دراسة تجارب صيغ التمويل الإسلامية في بنوك إسلامية دولية كتجربة بنك دبي الإسلامي الإماراتي وتجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني وكيفية استخدام صيغ التمويل الإسلامية قصد تطوير اقتصاديات بلدهما؛

أما الفصل الثالث فنتطرق فيه الى التطبيقات العملية لصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر للنهوض بالاقتصاد الجزائري (دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة برج بوعريج -) والآفاق المستقبلية لتطبيق مختلف الصيغ لدفع عجلة النمو الاقتصادي.



الفصل الأول:

التمويل وصيغ التمويل الإسلامي (مدخل نظري)



تمهيد:

اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا، نظرا لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية ويجعل العدالة من مبادئه الأساسية، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التمويلية للعديد من المؤسسات، وعليه يتوفر الاقتصاد الإسلامي على الآليات والميكانيزمات التي تدفعه إلى تحقيق التنمية والازدهار. وقد خصصنا هذا الفصل لتحديد الإطار النظري حول مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي والصيغ المختلفة التي يمكن يقدم بها هذا التمويل، ضمن مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: التمويل من منظور الاقتصاد الإسلامي؛

- المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي.

المبحث الأول: التمويل من منظور الاقتصاد الإسلامي

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي وأهم خصائصه، وكذلك توضيح الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي.

المطلب الأول: ماهية التمويل في الاقتصاد الإسلامي

الفرع الأول: ماهية التمويل الإسلامي وأنواعه

أولاً: مفهوم التمويل

جاء تعريف التمويل في القاموس الاقتصادي أنه: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها... فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:

من الناحية المادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة البناءات، الآلات، الأشغال اليد العاملة...); ومن الناحية المالية: وتتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل¹.

وبهذا يمكن ان نعتبر أن عملية التمويل تتضمن تحمل كلفة الأموال وإيجاد المصادر التي تستمد منها هذه الأموال إضافة إلى طريقة استخدامها.

ثانياً: مفهوم التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".

كما عرف بأنه: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"².

من خلال التعاريف التي سبق ذكرها يمكن أن نعرف التمويل الإسلامي بأنه إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة والمتنوعة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي كان من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: أنواع التمويل الإسلامي

يمكننا أن نميز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي وهما: التمويل التجاري والتمويل المالي. حيث أن عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري

¹ قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، التمويل الإسلامي في الاقتصاد - المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5 و 6 ماي 2009، ص:3.

² منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي - تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ط2، السعودية، 1998، ص:12.

للمستفيد من التمويل تسمى بالتمويل المالي، في حين أن التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر. ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط، وهما¹:

- اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري و مجاله؛

- اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره، إضافة إلى الطرف المدير.

أما في التمويل التجاري فرب المال يتحلّى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً ويترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة².

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل. وأهم ما يميز بين النوعين أنه لا يمكن للأول أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها أبيع التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.

إضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي. فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية، من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقة والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن.

وتحت كل نوع من الأنواع المذكورة أعلاه توجد مجموعة من الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى، هذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص والتي تميزه عن نظيره التقليدي، ونذكر من أهم هذه الخصائص ما يلي³:

أولاً: استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً

فديننا الإسلامي يحرم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً، وتعد هذه الخاصية من أهم الخصائص، وهذا راجع لكونها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركيز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.

¹ قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، مرجع سابق، ص:4.

² منذر قحف، مرجع سابق، ص:13.

³ بوفليح نبيل وعبد الله الحرستي حميد، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الجزائر، يومي 6-7 افريل، ص: 13-14.

ثانيا: التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة

فمن خصائص التمويل الإسلامي أيضا تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية ككل.

ثالثا: توجيه المال نحو الإنفاق المشروع

يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشريعة فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشريعة الإسلامية والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.

رابعا: توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي

من أهم الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي الاستثماري، هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج مع بعضها، وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

خامسا: التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته

حيث أن من خصائص التمويل الإسلامي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته وإبداعاته التي يعول عليها في تقدم المجتمع.

الفرع الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والربوي

إن التمويل الإسلامي في الأساس هو جزء من الاقتصاد الإسلامي القائم على تنمية المجتمع والمشاركة الفاعلة في القيام بمسؤولياته الاجتماعية. فالتمويل الإسلامي قائم على مبدأ توفير الحلول التمويلية للعملاء وتقديم التمويل المناسب لحالتهم ووضعهم ولتلبية احتياجاتهم لا لإتقال كاهلهم بالديون وجعلهم يقترضون لإشباع حاجات استهلاكية غير ضرورية. حيث توجد عدة فروق جوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي، أهمها¹:

أولاً: من حيث ملكية رأس المال

ففي التمويل الإسلامي يستمر ملك رأس المال للمالك، بينما في التمويل الربوي ملكية رأس المال تنتقل للطرف الآخر.

ثانيا: من حيث الربح والخسارة

- في التمويل الإسلامي الخسارة تقع على رب المال، بينما في التمويل الربوي فلا يتحمل الممول أي خسارة، بمعنى آخر أن المستفيد في التمويل الإسلامي، لا يضمن الخسارة إلا في حال التعدي أو التقصير لأن يده يد أمان بينما في التمويل الربوي تعتبر يده يد ضمان؛

¹ قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، مرجع سابق، ص: 7-8.

- في التمويل الإسلامي الربح هو ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج، بينما في التمويل الربوي فالربح هو ربح وهمي؛
- في التمويل الإسلامي يشترك الطرفان في الربح قليلا كان أو كثيرا حسب ما اتفقا عليه، بينما في التمويل الربوي فلا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.

ثالثا: من حيث طبيعة نشاط الاستثمار

- يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمتزج فيها عناصر الإنتاج، في حين أنه لا يشترط ذلك في التمويل الربوي، فمثلا قد يستخدم المستفيد المال في إقراضه بالربا؛
- ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها، بينما في التمويل الربوي يمكن تمويل أي نوع من الأعمال الاستثمارية؛
- يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشريعة الإسلامية، بينما في التمويل الربوي فيمكن تمويل أي نوع من الأعمال.

رابعا: من حيث طبيعة التمويل

- يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة، بينما في التمويل الربوي يكون التمويل عن طريق النقد فقط.

خامسا: من حيث التمويلات الممنوحة

- البنوك الإسلامية تقدم تمويلات بأساليب وصيغ تتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، سواء كانت هذه الصيغ قصيرة الأجل كالمرابحة والسلم، متوسطة الأجل كالإجارة والاستصناع، أو طويلة الأجل كالمضاربة والمشاركة. بينما البنوك التقليدية وظيفتها الأساسية هي الإقراض والاقتراض فهي تجمع الأموال وتمول المشروعات والأفراد مقابل فائدة محددة.

سادسا: من حيث الرقابة

- البنوك الإسلامية تخضع بالإضافة الى الرقابة المالية، لرقابة شرعية لمراقبة أعمال البنك والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، في حين أن البنوك التقليدية لا توجد فيها أي رقابة شرعية وإنما تقتصر على الرقابة المالية فقط¹.

¹ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011/2012، ص: 39.

المطلب الثاني: مبادئ التمويل في الاقتصاد الإسلامي

يضبط التمويل في الإسلام بمجموعة من المبادئ، تحدد ملامح الإطار العام الذي يجعل التمويل مقبولا شرعا.

الفرع الأول: الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية

أولا: تحريم الاكتناز

لقد حرمت الشريعة الإسلامية اكتناز الأموال وحبسها عن التداول، لما للاكتناز من آثار سلبية على الاقتصاد ككل، حيث يقول ابن القيم الجوزية رحمه الله: "...فالأثمان (النقود) لا تقصد لأعيانها، بل يقصد التوصل بها إلى السلع، فإذا صارت في أنفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس..."¹ ومن بين الآثار التي تنتج عن اكتناز الأموال نذكر¹:

- تعطيل توظيف الأموال مما يؤدي لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- عدم نمو الثروة الاقتصادية وتداولها، وبالتالي عدم ظهور فئة إنتاجية جديدة تنافس الفئة الموجودة في السوق؛
- انتشار البطالة والكساد الاقتصادي؛

وعلى العكس من ذلك، إذا لم يتم اكتناز الأموال واستمر تداولها بين المنتجين والمستهلكين والبائعين والمشتريين سيؤدي هذا إلى استمرارية إنتاجية وربحية الاستثمار.

ثانيا: تحريم الربا

إن أهم ما يمتاز به التمويل الإسلامي عن غيره هو استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع الفقهاء على تحريمه نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية وبدون هذه الميزة يصبح كأى تمويل آخر لذا فديننا الإسلامي على غرار الديانات السماوية الأخرى حرما تحريما قطعيا².

ثالثا: استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث

حيث يجب ان يكون المشروع الممول مباح شرعا و يحقق النفع للمجتمع، لأنه لا يجوز تمويل المشاريع المحرمة كمشاريع إنتاج الخمر والمخدرات... وغيرها، لما لها من أضرار على مصلحة الأفراد والمجتمع.

رابعا: الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية

حيث انه على عكس التمويل التقليدي يمتاز التمويل الإسلامي بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، فالمصارف الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم معايير دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية.

¹ بولعيد بلوج، "ضوابط الاستثمار في الفكر الإسلامي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 13، 2000، ص:92.

² قادري الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ط1، مكتبة حسين، لبنان، 2014، ص:29.

الفرع الثاني: الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغرم

يقوم استثمار الأموال في الاقتصاد الإسلامي على قاعدتين أساسيين هما الغرم بالغرم والخراج بالضمان، فكما يحصل الأطراف المشاركون في العملية الاستثمارية على الربح بقدر ما تم الاتفاق عليه، يتحملون الخسارة التي يمكن أن تقع، وبالتالي كيفما كانت نتيجة الاستثمار في المشروع إيجابية أو سلبية يتحملها المستثمرون، أي من ينال نفع شيء يجب أن يتحمل الخسائر المترتبة عنه.

الفرع الثالث: مبدأ استمرار الملك لصاحبه

مضمون هذا المبدأ أن الملك في التمويل الإسلامي يستمر لصاحبه حتى ولو تغير شكل ملكه، فالتمويل في العادة يكون مالا نقديا ثم تشتري به الاستثمارات والعقارات اللازمة لبدأ المشروع، بمعنى أن المال في العمليات الاستثمارية هو ملك لصاحبه الأصلي، فصاحب المال يستحق الربح نتيجة لماله¹.

الفرع الرابع: مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد

إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد، فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة، وإقدامهما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة².

¹ قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، مرجع سابق، ص:19.

² زبير عياش وسميرة مناصرة، "التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، جوان

2016، ص:118.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

كما سبق الذكر فإن التمويل الإسلامي يتيح للمتعاملين صيغ وأساليب تمويلية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، سنتطرق في هذا المبحث للصيغ التمويلية في كل من البنوك الإسلامية والأسواق المالية.

المطلب الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل في البنوك الإسلامية

تتمثل صيغ التمويل طويلة الأجل في البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولاً: التمويل بالمضاربة

1. تعريفها: تعرف على أنها عملية استثمارية، تقوم على اتفاق بين طرفين هما صاحب رأس المال والمضارب أو العامل، وهو الطرف المكلف باستثمار المال حيث يتفق الطرفان معا على مقاسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار فيما بينهما، وفي حالة الخسارة إن حدثت فيتحملها صاحب رأس المال.

2. مشروعيتها: قال تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾ (المزمل: 20)؛ والضرب هو السير في الأرض بغرض التجارة وطلب الرزق، ووجه الدلالة إن القراض ابتغاء فضل وطلب نماء، وثبت في السيرة النبوية أن النبي صلى الله عليه وسلم عمل مضارب بمال خديجة بنت خويلد رضي الله عنها وذلك قبل أن يبعث.

3. شروطها: يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. شروط متعلقة برأس المال: تظهر هذه الشروط فيما يلي¹:

- أن يكون رأس المال نقداً؛
 - أن يكون رأس المال معلوم المقدار والجنس والصفة عند التعاقد؛
 - أن يكون رأس المال عينا لا ديناً في ذمة المضارب؛
 - تسليم المال إلى المضارب.
- ب. شروط متعلقة بتوزيع الأرباح:** تتمثل هذه الشروط فيما يلي²:
- تحديد نصيب كل من صاحب المال والمضارب من الربح؛
 - أن يكون الربح مشتركاً بين صاحب المال والمضارب؛
 - أن يكون نصيب كل من صاحب المال والمضارب مقدارا محددًا من الربح؛
 - أن تكون النسبة المشروطة لكل من صاحب المال والمضارب حصة شائعة من الربح؛
 - أن تكون الخسارة على صاحب المال ما لم يكن هناك تقصير من جانب المضارب.

ج. شروط متعلقة بالتنفيذ: وهي:

- أن يقدم صاحب المال ما اتفق عليه من رأس مال المضاربة لتمكينه من العمل؛

¹ فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص:119.

² عبد الحميد المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص:162.

- أن يكون العمل مشروعاً مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط عقد المضاربة؛
- لا يجوز للمضارب القيام ببعض الأعمال مثل قرض مال المضاربة؛
- التزام المضارب بما قيده به صاحب العمل.

4. أنواعها: توجد عدة أنواع للتمويل بالمضاربة وهي كما يلي:

- أ. **المضاربة المطلقة:** وهي التي لا تتقيد بشروط معينة، يضعها رب المال وذلك من حيث الزمان والمكان وطبيعة النشاط... الخ.
- ب. **المضاربة المقيدة:** وهي التي تكون في عملية معينة أو مشروع محدد وبشروط خاصة يضعها رب المال على المضارب.
- ج. **المساقاة:** هي دفع طرف لطرف آخر شجر ليقوم بسقيها وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره، فهي إذا عقد بين صاحب الشجر مع عامل آخر يقوم بسقيها ومراعاتها، على أن يتقاسما الثمار بينهما بنسب متفق عليهما.
- د. **المزارعة:** هي عقد بين مالك الأرض الصالحة للزراعة وبين عامل يعمل فيها، ويتم تحديد نصيب كل منهما من الأرباح، أما الخسارة فتتوقف على حسب طبيعة مشاركة كل من الطرفين.
- هـ. **المغارسة:** هي عقد بين صاحب الأرض وعامل يقوم بغرس الأشجار وفق ما تم الاتفاق عليه.
- و. **المضاربة المنتهية بالتملك:** هي عقد شركة بين طرفين في عين معينة، يتفق الطرفان على أن يبيع أحدهما نصيبه للآخر تدريجياً بعقود بيع مستقلة متعاقبة.

ثانياً: التمويل بالمشاركة

1. **تعريفها:** هي أن يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس المال يتجران به كلاهما، والربح يوزع حسب أموالهما، أو على نسبة يتفق عليها عند العقد¹.
2. **مشروعيتها:** المشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع لقوله تعالى: ﴿وإن كثيراً من الخطاء ليبيغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ (ص: 24)، وقوله صلى الله عليه وسلم: {أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما} (رواه أبو داود).
3. **شروطها:** يمكن إيراد شروط التمويل بالمشاركة فيما يلي:
 - أن يكون رأس مال المشاركة من النقود معلوم المقدار؛
 - أن يكون الربح معلوم المقدار؛
 - أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس مال الشركة.
4. **أنواعها:** من طرق التمويل بالمشاركة ما يلي:

- أ. **المشاركة المباشرة:** يدخل البنك الإسلامي في هذا النوع من المشاركة شريكاً في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، وفي هذا النوع من المشاركة يتم توزيع الأرباح بين الطرفين

¹ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الرياض، الجزائر، 2006، ص: 175.

كل حسب مساهمته في رأس المال بعد القيام بتخصيص جزء من الأرباح للشريك، مقابل إدارته للعملية وتسويق الخدمة¹.

ب. المشاركة في رأس مال المشروع (المشاركة الدائمة): حيث يقوم البنك بالمساهمة في رأس مال المشروع، الذي يتقدم به عميل البنك مهما كان نوع المشروع، وذلك وفقا لحصة مشاركة ثابتة لكل من الطرفين تظل قائمة إلى حين انتهاء الشركة، وفي نهاية كل سنة يحدد مقدار الأرباح والخسائر ونصيب كل شريك².

ج. المشاركة المنتهية بالتملك: هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع، إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

الفرع الثاني: صيغ التمويل متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية

تتمثل صيغ التمويل متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولاً: التمويل بالإجارة

1. تعريفها: هي عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض، وهو عقد لازم على بيع منفعة مباحة ومعلومة بعوض معلوم لمدة معينة، ويتكون من العاقدان البائع (مالك العين المؤجرة) والمستأجر (مشتري المنفعة) والصيغة والمعقود عليه.

2. شروطها: تظهر شروط التمويل بالإجارة فيما يلي:

- أن تكون العين مباحة المنفعة شرعا؛
- أن تكون العين المؤجرة مملوكة للمؤجر أو له سلطان التصرف عليها؛
- تمكين المستأجر من العين المؤجرة حتى يتحقق له الانتفاع بها؛
- أن تكون العين المؤجرة صالحة للانتفاع بها؛
- تحديد مدة الإجارة والثمن وكيفية سداه.

3. أنواع الإجارة: تتمثل فيما يلي:

أ. إجارة تشغيلية: وهي تلك الإجارة التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية المدة المتفق عليها.

ب. إجارة تمويلية: هي تلك الإجارة التي تقوم على تملك منفعة أصل معين للمستأجر، خلال مدة معينة مع وعد المؤجر (المالك) بتمليك ذات الأصل للمستأجر في نهاية هذه المدة، وذلك سواء بالسعر الذي يتفقن عليه أو بدون مقابل، أو بسعر السوق³.

¹ مصطفى طایل، القرار الاستشاري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص:190.

² حربي العريقات وسعيد عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل، عمان، 2010، ص:166.

³ أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2001/2012، ص:41.

ج. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** هي عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما لآخر سلعة معينة مقابل أجره معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لأخر قسط بعقد جديد.

ثانيا: التمويل بالاستصناع:

1. **تعريفه:** هو عقد بين البنك والمتعامل يتعهد فيه البنك بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسلم في تاريخ محدد، ويقوم البنك بإبرام عقد استصناع موازي مع طرف ثالث يكون فيه البنك مستصنعا والمقاول صانعا¹.

2. **مشروعيته:** عقد الاستصناع من العقود الشرعية التي أجازها المذهب الحنفي، وأجاز العمل بها مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والعديد من الفقهاء المعاصرين.

3. **شروطه:** تتلخص أهم شروط التمويل بالإستصناع فيما يلي:

– بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وصفته؛

– بيان الثمن ووقت سداده وما إذا كان معجلا أو مقسطا؛

– لا يجري في السلع التي لا يدخلها الصناعة؛

– تحديد وقت لتسليم المبيع؛

– أن يقدم الصانع مستلزمات الصناعة.

ثالثا: التمويل بالبيع بالتقسيط

تتعدد أشكال التمويل بالبيع بالتقسيط فنذكر منها:

1. **البيع بالأجل:** هي صيغة يقوم من خلالها البنك بشراء سلع، بضائع، آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، يقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

2. **البيع بالتقسيط:** هو نوع من أنواع البيوع المؤجلة يتم فيه تسليم المبيع وتأخير الثمن، أي هو بيع السلعة بثمن مؤجل.

الفرع الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية

من صيغ التمويل قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية نذكر:

أولا: التمويل بالمرابحة

1. **تعريفها:** المrabحة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، يقصد بها البيع بالثمن الذي اشترت به السلعة مع زيادة هامش معلوم من الربح.

¹ مصطفى الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1999، ص:20.

2. **مشروعيتها:** المرابحة أحد أنواع بيوع الأمانة التي تقوم أساسا على كشف البائع للثمن الذي تم شراء السلعة به وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وابتغوا من فضل الله﴾ (الجمعة: 10)، ووجه الدلالة في هذه الآية أن المرابحة ابتغاء للفضل من البيع، أما الإجماع فقد تعامل المسلمون بالمرابحة في سائر العصور وكان ذلك إجماعا على جوازها.

3. **شروطها:** تظهر هذه الشروط فيما يلي¹:

- أن يكون ثمن السلعة معلوما؛
- أن يكون الربح معلوما للبائع وللمشتري؛
- أن يكون المبيع عوض فلا يصح بيع النقود مرابحة؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا.

4. **أنواعها:** من أنواع المرابحة ما يلي:

أ. **المرابحة البسيطة:** هي أن يشتري المشتري سلعة بثمن معين، ويبيعها لآخر بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.

ب. **المرابحة المركبة:** هي عقد يلتزم من خلالها العميل بشراء السلعة من البنك الإسلامي الذي يقوم بشرائها نقدا من طرف ثالث، بناء على طلب العميل وبالمواصفات المتفق عليها².

ثانيا: التمويل بالسلم

1. **تعريفه:** هو بيع أجل بعاجل، أي هو معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن³.

2. **مشروعيتها:** السلم مشروع بالكتاب والسنة لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ (البقرة: 282)، ومن السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم﴾ (رواه البيهقي).

3. **شروطه:** تظهر شروط التمويل بالسلم فيما يلي:

- يجب تسليم رأس مال السلم عند انعقاد عقد السلم؛
- أن يكون المسلم فيه ورأس المال مما يجوز فيه التأجيل؛
- أن يكون المسلم فيه مقدرا بالكيل أو الوزن أو بالعدد؛
- أن يحدد الأجل لتسليم بضاعة السلم بشكل محدد وقاطع ومعلوم لطرفي التعاقد؛
- بيان جنس رأس المال وقدره؛

¹ محمد الحناوي، المؤسسات المالية البورصية والبنوك التجارية، ط1، دار الجامعية، مصر، 2000، ص:407.

² أمال لعشم، مرجع سابق، ص:55.

³ خديجة خالدي، "التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2014، ص:52.

– أن يكون المسلم فيه ديناً موصوفاً في الذمة، معلوم الجنس، معلوم النوع والقدر، معلوم الصفة ولا يكون نقوداً.

ثالثاً: القرض الحسن

1. **تعريفه:** هو ذلك القرض الذي يمنحه شخص لآخر على نحو مجاني، أي دون أن يتقاضى في مقابل هذا القرض منافع مادية¹.

2. **مشروعيته:** القرض الحسن جائز، فهو يجوز للحاجة وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، ففي الكتاب يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: 77)، أما في السنة يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: {المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، و من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته}{رواه بخاري ومسلم}؛ وفي الإجماع حث الإسلام على المال المقترض وحرص المؤمنين على دفعه، حيث وعدهم الله بالثواب عليه.

3. **شروطه:** للتمويل بالقرض الحسن شروط نوجز أهمها:

- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة؛
- على المقترض أن يرد القرض إلى البنك نقداً بالعملة نفسها التي اقتترض بها؛
- يجب أن تكون هذه القروض بدون فائدة؛
- أن يكون محل القرض مالا منقولاً؛
- أن يكون المال مملوكاً للمقرض؛
- أن يكون مال المقرض معلوماً ومقدراً.

¹ الغالي بن إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2012، ص:91.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي في الأسواق المالية (الصكوك الإسلامية)

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الصكوك الإسلامية

أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية

ينبغي تعريف الصكوك في اللغة ومن ثم في الاصطلاح الاقتصادي كما يلي:

1. التعريف اللغوي للصكوك: الصكوك جمع صك، والصك في لغة العرب الضرب، يقال صك فلان فلانا أي ضربه¹. وقد يقصد بالصك: الكتاب، وجمعه: أصك وصكوك وصكاك، وعلى هذا المعنى فاللفظ فارسي معرب². وقد يراد بالصك: "وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك أو نحو". وبالتالي، فالصك هو ورقة مكتوبة تثبت لمالكها حقا في مال، وفي اصطلاح الفكر المالي التقليدي يطلق لفظ الصك كأحد الأوراق المالية.

2. التعريف الاصطلاحي للصكوك: قد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ونقل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"³

وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن الصكوك الإسلامية هي: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات: أعيان، أو منافع، أو حقوق، أو خليط من الأعيان والمنافع والديون قائمة فعلا، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"⁴.

كما عرفت بأنها: "ملكية مشتركة في أصل ما، ولها الحق في الدخل الناتج عن هذا الأصل إما عن طريق تدفق الدخل فيتم ترسيخه وترجمته عبر أدوات قابلة للتداول يمكن إصدارها في السوق المالية، لذلك فإن الصكوك تمكن المستثمر من حصر أو حجز العوائد متوسطة وطويلة الأجل"⁵.

كما يقصد بها: "تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في سوق الأوراق المالية مع مراعاة ضوابط التداول"⁶.

وعليه فالصكوك الإسلامية هي أدوات استثمارية تقوم على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث لا يكون لمالكه فائدة أو نفع مقطوع وإنما تكون له نسبة من الربح-إن تحقق- من

¹ محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء: 10، دار صادر، بيروت، 1990، ص: 456.

² الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2003، ص: 871.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، البحرين، 2007، ص: 288.

⁴ القرار رقم: (178)(19/4)، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

⁵ صفية أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، 2009، ص: 7.

⁶ نوال بن عمارة، "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2010، ص: 253.

هذا المشروع بقدر ما يملك من الصكوك، فهي إذن معرضة للربح أو الخسارة كأى استثمار يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية بخصائص عديدة، يمكن توضيحها فيما يلي:

- 1. الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات:** حيث تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي يمول من حصيلة إصدارها، فهي تمثل ملكية حاملها حصصاً شائعة في موجودات ذات عوائد سواء كانت أعيان أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها أو من الحقوق المعنوية، وهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وهذا ما يميزها عن السندات الربوية.
- 2. الصكوك تصدر بفئات متساوية القيمة:** لأنها تمثل حصصاً متساوية في ملكية المشروع بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية¹.
- 3. الصكوك تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** فيحصل مالك الصك على عائد يكون حصة من الربح يتم تحديدها في نشرة الإصدار، ولا يصح تحديد العائد تحديداً كمياً مسبقاً أو منسوباً إلى القيمة الإسمية للصك، وفي المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك².
- 4. قابلية الصكوك الإسلامية للتداول:** تعتبر الصكوك الإسلامية قابلة للتداول بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً ونظاماً، سواء كان التداول بيعاً أو هبة أو رهناً³.
- فهناك أنواع من الصكوك يمكن تداولها كصكوك المضاربة وصكوك المشاركة، وأنواع أخرى غير قابلة للتداول شرعاً لأنها تمثل دين في ذمة الغير، ولأنه لا يجوز شراء الديون فلا يجوز تداولها إلا إذا تم تحويلها إلى بضاعة كصكوك البيوع: المرابحة.
- 5. عدم قابلية الصكوك للتجزئة:** أي أن الصك الواحد لا يجزأ في مواجهة الشركة، وفي حالة ما إذا آلت ملكية الصك لأشخاص آخرين بسبب الإرث أو نحوه، فلا بد أن يتفقوا فيما بينهم لتعيين شخص واحد يمثلهم أمام الشركة⁴.
- 6. تقيد الصكوك بالضوابط الشرعية:** سواء في إصدارها أو تداولها، أو من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن فوائد ربوية مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية⁵.

¹ حسين حامد حسان، "صكوك الاستثمار"، بحث مقدم إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2003، ص: 6.

² احمد محي الدين أحمد، "الأدوات الاستثمارية الإسلامية ودورها في تنشيط البورصات العربية"، مجلة المصارف العربية، العدد: 163، 1994، ص: 55.

³ عبد الله بن محمد المطلق، "الصكوك"، بحث مقدم إلى ندوة: "الصكوك الإسلامية، عرض وتقييم"، المملكة السعودية، 2010، ص: 14.

⁴ علي محيي الدين القره داغي، "بحوث في فقه البنوك الإسلامية - دراسة فقهية واقتصادية"، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 2002، ص: 338.

⁵ عبد الملك منصور، "العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر:

"المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 11.

الفرع الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية

شهدت الدول الغربية تطورات هائلة في مجال التوريق، وكذلك شهدت المنطقة الإسلامية تطورات متسارعة في ميدان التصكيك، غير أن التجربة الغربية كانت في معظمها مجال توريق الديون، بعكس التجربة الإسلامية التي تشترط وجود الأصول قبل تصكيكها، وهو الأمر الذي يحفظ لهذه الأصول قيمتها ويحول دون المقامرات والمضاربات التي رافقت توريق الديون.

وبشكل عام فقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود أكثر من أربعة عشر نوعا من الصكوك الإسلامية، غير أن الصكوك الأكثر انتشارا واستخداما يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: صكوك الإجارة

وهي صكوك تمثل ملكية شائعة في أعيان مؤجرة مملوكة لمالكي الصكوك، ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم، وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب السوق¹.

ثانياً: صكوك السلم

هي وثائق متساوية القيمة تصدر تحصيل رأس مال السلم، وعليه تصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

ثالثاً: صكوك الاستصناع

هي وثائق متساوية القيمة يتم استخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع) والمكنتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع.

رابعاً: صكوك المربحة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة مربحة وتصبح سلعة المربحة مملوكة لحملة الصكوك. ومصدر هذه الصكوك هو بائع بضاعة المربحة، والمكنتبون فيها هم المشترون لهذه البضاعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شرائها، ويملك حملة الصكوك هذه البضاعة ويستحقون ثمن بيعها.

خامساً: صكوك المشاركة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة، أو الوكالة بالاستثمار، وتتخذ هذه الصكوك أشكالاً منها²:

¹ كمال توفيق خطاب، " الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة "، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بديبي، 31 ماي -3 جوان 2009، ص: 13.

² زاهرة علي محمد بني عامر، " التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية "، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص: 94-95.

1. **صكوك الشركة:** وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها. والمصدر لتلك الصكوك هو طالب المشاركة معه في مشروع معين أو نشاط محدد، والمكتتبون هم الشركاء في عقد المشاركة، وحصيلة الاكتتاب هي حصة المكتتبين في رأس مال المشاركة، ويملك حملة الصكوك موجودات الشركة بغنمها وجرمها.
2. **صكوك المضاربة:** وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها. والمصدر لتلك الصكوك هو المضارب، والمكتتبون فيها هم أرباب المال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة ويملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصة المنفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت.
3. **صكوك الوكالة بالاستثمار:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

سادسا: صكوك المزارعة

هي عبارة عن وثائق تصدر متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع معين على أساس المزارعة، ويصبح لحملتها نصيب في المحصول وفق ما حدده العقد¹.

سابعا: صكوك المساقاة

وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق العقد.

ثامنا: صكوك المغارسة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

¹ زاهرة علي محمد بني عامر، مرجع سابق، ص: 97.

الفرع الثالث: أهمية ودور الصكوك الإسلامية

تعد الصكوك الإسلامية من أفضل وسائل التمويل الاقتصادي المتفقه وأحكام الشريعة الإسلامية، ولذلك فقد حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الأطراف، نظرا لما لها من أهمية كبيرة وأدوار عديدة سواء بالنسبة للأفراد أو للمؤسسات أو الحكومات، وذلك كما يلي:

أولاً: بالنسبة للأفراد

تكمن أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للأفراد مدخرين كانوا أم مستثمرين في:

- وجود الصكوك الإسلامية يرفع الحرج عن شريحة كبيرة من المستثمرين الذين يحتاجون إلى مثلها لأسباب اقتصادية معقولة؛
- تساعد الصكوك الإسلامية الأفراد على توفير مدخراتهم الصغيرة وتجميعها وتأمينها؛
- تقدم الصكوك الإسلامية قناة جيدة للمستثمرين الذين يريدون استثمار فوائض أموالهم، وفي نفس الوقت استردادها بسهولة عندما يحتاجونها من خلال السوق الثانوية¹؛
- تعتبر الصكوك الإسلامية أداة استثمارية شرعية ذات مخاطر منخفضة عادة قابلة للتداول والتسييل؛
- تعتبر وسيلة للتوزيع العادل للثروة، حيث أنها تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة، فتنشر بذلك الثروة على نطاق واسع دون أن تقتصر على شريحة معينة.

ثانياً: بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار الصكوك الإسلامية وتحقق بذلك نتائج مهمة تتمثل في:

- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى؛
- توسيع حجم الأعمال للمؤسسات بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية؛
- توسيع تدفق التمويل بشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول²؛
- تقدم أسلوباً جيداً لإدارة السيولة تستطيع من خلاله المصارف والمؤسسات الإسلامية به إدارة سيولتها، فتقوم بشراء الصكوك إذا كان لديها فائض من السيولة، وبيع الصكوك في السوق الثانوية إذا احتاجت للسيولة³؛
- الوفاء بالاحتياجات المشروعة للتمويل المطلوب للشركات المساهمة، بطريقة تجذب العديد من فئات المجتمع للمشاركة المشروعة والتي لطالما كانت منعزلة عن التنمية خوفاً من الوقوع في المحظورات⁴؛

¹ محمد علي الشخيري، "الصكوك المعاصرة وحكمها"، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 2.

² علاء الدين زعتري، "الصكوك: تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة: "الصكوك الإسلامية: تحديات، تنمية، ممارسات دولية"، الأردن، 2010، ص: 12.

³ محمد تقي العثماني، "الصكوك كأداة لإدارة السيولة"، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 05.

⁴ وليد خالد الشايحي وعبد الله يوسف الحجي، "صكوك الاستثمار الشرعية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: "المؤسسات المالية الإسلامية"، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص: 926.

– تعتبر الصكوك الإسلامية أداة أساسية في نشاط المصارف الإسلامية، يمكن من خلالها تطوير هيكل الموارد والاستخدامات وتفعيل دورها الاستثماري والتمويلي، وتخفيف المخاطر فيها والحد من مشكلة السيولة.

ثالثاً: بالنسبة للأسواق المالية

- تؤدي الصكوك الإسلامية دور هام في تنشيط وتنمية السوق المالية، حيث أن استخدام الصكوك والتوسع في التعامل بها من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم دور الأسواق المالية من خلال:
- توسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية في السوق، بحيث تشمل صكوك الشركات وصكوك المصارف الإسلامية والصكوك الحكومية، مما يؤدي إلى تنشيط السوق المالية؛
 - توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في السوق المالي التي تتعامل في الصكوك الإسلامية إصداراً وتداولاً، وتشمل المصارف الإسلامية وفي بعض الأحيان المصارف التقليدية كما في ماليزيا، وشركات الاستثمار والحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الوسيطة، وذلك بالنسبة للصكوك القابلة للتداول؛
 - زيادة كفاءة السوق المالية بازدياد كمية ونوعية الصكوك الإسلامية نظراً لما يترتب عليها من تعميق السوق واتساعه؛
 - تهيئة المناخ لقيام سوق مالية إسلامية، بالإضافة إلى جذب مدخرات الباحثين عن الاستثمار الخالي من كافة المحظورات، خاصة أموال المغتربين ومختلف الأموال المهاجرة إلى خارج العالم الإسلامي.

رابعاً: بالنسبة للاقتصاد ككل

- تكمن أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد ككل في كونها:
- تعتبر الصكوك الإسلامية من أفضل الصيغ المتوافقة وأحكام الشريعة التي ظهرت كبديل للسندات التقليدية، فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبيرة والضخمة التي تعجز عنها ولا تطبقها جهة واحدة؛
 - تساهم في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربوياً؛
 - توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة ومن موارد موجودة أصلاً في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية¹؛
 - إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية في تنويع الاحتياجات الإنمائية للمؤسسات والمرافق الحكومية بما يحقق هدف المشاركة بين الدولة والمواطنين في الإعمار والتقدم المنشود؛
 - تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات الفعالة لمعالجة عجز الموازنة العامة، بحيث يمكن أن تعتبر بديلاً شرعياً ناجحاً في تمويل عجز الموازنة العامة في الكثير من الدول الإسلامية التي تلجأ للاقتراض الربوي، وما ينجر عنه من تراكم للديون عليها².

¹ عبد القوي ردمان محمد عثمان، "الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: "المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، سوريا، 2009، ص: 7-8.

² وليد خالد الشايجي وعبد الله يوسف الحججي، مرجع سابق، ص: 927.

خلاصة الفصل الاول:

تناولنا في هذا الفصل عموميات حول التمويل الإسلامي من خلال تطرقنا لمفهومه، أنواعه، خصائصه ومبادئه والفرق بينه وبين التمويل التقليدي. كما تطرقنا لمختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة في كل من البنوك والأسواق المالية وتوصلنا الى ما يلي:

- التمويل الإسلامي يعتبر من بين الحلول التي تم العمل بها كمصادر وطرق بديلة للتمويل لأن التمويل بالنسبة للكثير من الدول الإسلامية والمؤسسات كان مشكل يورقها؛
- هناك عدة صيغ وأساليب تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية معتمدة من طرف البنوك (صيغ التمويل سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل) ومن طرف الأسواق المالية (الصكوك بمختلف انواعها).



الفصل الثاني:

دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم اقتصاديات الدول



تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية من بين أهم مؤسسات التمويل الإسلامي، التي تساهم في منح مختلف التمويلات وتطرح أمام المتعاملين البديل الشرعي في التمويل بدلا من البنوك التقليدية، باستعمال مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية والتي سوف يتم التركيز عليها من خلال هذا الفصل. سنحاول في هذا الفصل أن نقوم بتوضيح بعض التجارب الدولية التي حاولت الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي لتطوير نظامها وتحسين أوضاعها الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي الإماراتي؛
- المبحث الثاني: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني.

المبحث الأول: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي الإماراتي

تستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة على أهم ثلاث بنوك إسلامية والتي انتشرت حول العالم، واستطاعت هذه البنوك أن تقدم أفضل الخدمات البنكية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وواحد من بين الثلاث بنوك هو بنك دبي الإسلامي الإماراتي الذي سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: تقديم بنك دبي الإسلامي الإماراتي

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي الإماراتي

يعد بنك دبي الإسلامي الإماراتي من أقدم المصارف الإسلامية، حيث أنه تأسس كشركة مساهمة عامة في دبي بتاريخ 29 صفر 1395 هجري، الموافق ل 12 مارس 1975 ميلادي برأسمال قدره 3.798 مليار درهم إماراتي، وتم افتتاحه رسميا من قبل سمو الشيخ راشد يوم 15 سبتمبر 1975. بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية، كما يتمتع بالأخلاق والمساواة والشفافية في كل أعماله¹.

يعد بنك دبي الإسلامي الإماراتي أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو أول بنك إسلامي متكامل الخدمات وثالث أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم. يتمتع البنك بحضور عالمي قوي كلاعب رئيسي في تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر أسواق مختلفة حول العالم. وقد تحصل على لقب أفضل بنك إسلامي في العديد من المناسبات المرموقة، وفاز البنك عام 2017 بالجائزة العالمية الإسلامية للأعمال في نسختها الأولى في المنطقة، والتي تم تقديمها خلال الدورة 23 من حفل جوائز التميز لقطاع الأعمال.

يمارس البنك أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ عدد الشركات الشقيقة والتابعة والمشاريع الاستثمارية المشارك فيها لغاية 2007، حوالي 55 شركة، تقوم بأعمال الخدمات المصرفية والوساطة والاستشارات المالية، وأخرى في مجال التطوير العقاري والاستثمار العقاري، بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التي تقوم بالأعمال الصناعية بالنسيج والألمنيوم وغيرها، وقد حققت هذه الشركات انتشارا واسعا في عدة دول سواء كانت عربية أو أجنبية " السودان، باكستان، مصر، إيرلندا، تركيا وغيرها من الدول".

يتعامل بنك دبي الإسلامي الإماراتي مع جميع العقود والعمليات والمعاملات التجارية والمالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، تتركز أهدافه في تقديم حلول مالية مصرفية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم، ويمارس البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي في دبي، وفروعه المحلية والشركات التابعة لها². وقد تميزت الفترة منذ سنة 1975 الى يومنا هذا بعدة تطورات وتحقيق انجازات مختلفة (أنظر الملحق رقم 1)

¹ التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2019، ص: 14.

² دوفي فرمية، " دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار دراسة حالة بنك دبي الإسلامي"، مجلة الأصيل، خنشلة، العدد 2، ديسمبر 2017، ص: 124.

الفرع الثاني: قيم وأهداف بنك دبي الإسلامي الإماراتي

أولاً: قيم البنك

تتمثل قيم البنك فيما يلي¹:

1. الشمول: حيث أن بنك دبي الإسلامي متاح للجميع وليس لفئة معينة، والأهم من ذلك أنه يعمل بدون تحيز.
2. التعاون: يعمل عمال البنك معاً كفريق واحد لتقديم الخدمات المصرفية بسهولة لمختلف العملاء.
3. المرونة: تقديم حلول استباقية بشكل أسرع وتوفير تجارب ملائمة.
4. المسؤولية: اتخاذ القرارات المسؤولة بصورة عادلة وشفافة وملزمة.
5. الالتزام: يعمل البنك على تقديم تجارب مجزية بشغف والتزام تام.

ثانياً: أهداف البنك

يسعى بنك دبي الإسلامي لتحقيق عدة أهداف، يمكن إيضاحها في النقاط التالية²:

1. توفير وتطبيق أعلى معايير الخدمات المصرفية، واستخدام أفضل وأحدث التقنيات في جميع المعاملات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
2. القيام بإدارة جيدة لاستثمارات البنك، بهدف تحقيق أعلى الأرباح وأفضلها وليس أكثرها؛
3. التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية؛
4. تنويع الاستثمار لتطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية؛
5. المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية، خاصة فريضة الزكاة؛
6. السعي لنشر العدالة الاجتماعية والمساواة والشفافية في كل الأنشطة التي يقوم بها البنك، والمساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن؛
7. العمل على إيجاد أدوات تركز على الشريعة الإسلامية، وتوفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع اقتصادية؛
8. الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
9. المحافظة على قدرة البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين، والعمل على الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف استمرار البنك وتطور أعماله.

¹ معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي <https://www.dib.ae/ar/about-us>

² دوفي قمرية، مرجع سابق، ص:125.

المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي الإماراتي

التمويلات هي الأموال التي يقدمها البنك من خلال قنوات تمويلية مختلفة، والتي من خلالها يتم توظيف الأموال لمختلف فروع النشاط الاقتصادي وفق سياسة مدروسة ومعدة من طرف إدارة البنك، وبنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك يوفر صيغ تمويل واستثمار متنوعة لعملائه تتمثل في صيغة المرابحة، صيغة المشاركة، صيغة المضاربة، صيغة الاستصناع، صيغة الإجارة (وقد تم التطرق إليهم في الفصل الأول)، بالإضافة إلى صيغة الوكالة، التي يمكننا تعريفها بأنها:

"اتفاقية بين طرفين، أحدهما هو الممول (الموكل) وهو الذي يقدم مبلغ مالي محدد (رأس المال الوكالة) إلى الوكيل وهو الذي يستثمر ذلك المبلغ وفقاً للشريعة الإسلامية وشروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر)، يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي شرط من شروط الوكالة"¹.

سنستعرض في الجدول التالي تطور صيغ التمويل في بنك دبي الإسلامي:

الجدول رقم (1): تطور صيغ التمويل في بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2016-2020)

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

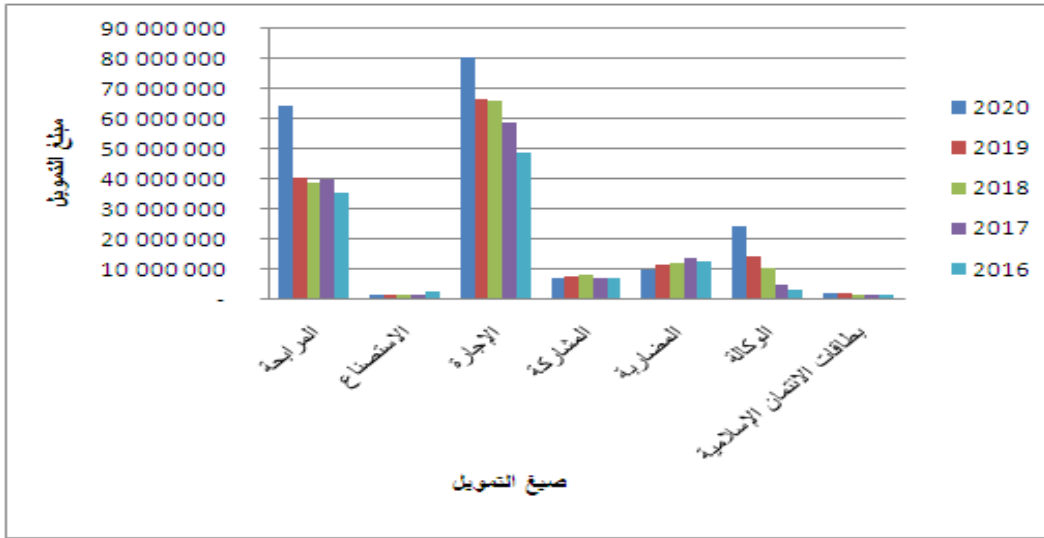
المجموع	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات الصيغة
218.139.641	64.321.080	40.422.630	38.675.004	39.445.055	35.275.872	المرابحة
6.643.167	873.582	1.090.330	1.187.724	1.356.662	2.134.869	الاستصناع
320.743.843	80.389.621	66.616.897	66.179.771	58.926.314	48.631.240	الإجارة
34.769.694	6.710.619	7.114.522	7.806.122	6.698.523	6.439.908	المشاركة
58.576.131	9.764.912	11.134.451	11.712.531	13.606.554	12.357.683	المضاربة
55.489.727	24.096.435	14.062.495	10.124.436	4.534.259	2.672.102	الوكالة
6.664.962	1.954.023	1.491.509	1.201.860	1.056.524	961.046	بطاقات الائتمان الإسلامية
701.027.165						المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020).

ويمكننا توضيح معطيات الجدول في الشكل الموالي:

¹ التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2020، ص: 30-31.

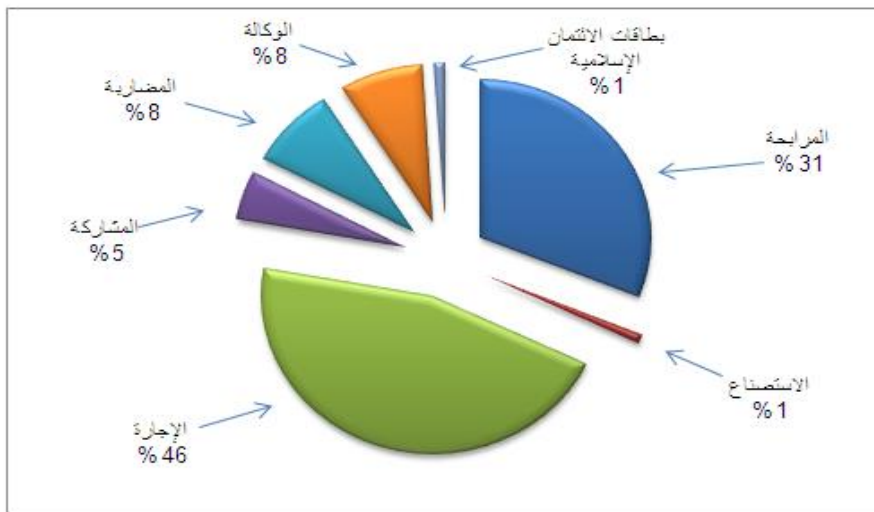
الشكل رقم (1): تطور صيغ التمويل في بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

بناء على الجدول السابق والشكل رقم (1)، يمكننا القول أن بنك دبي الإسلامي الإماراتي وبصفته بنك إسلامي شامل، فهو ينوع من صيغ التمويل والاستثمار التي يعتمدها، حيث نلاحظ أنه يستعمل صيغ تمويل قصيرة الأجل كالمرابحة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل والمتمثلة في التصنيع، الإجارة، المشاركة والمضاربة، كما أنه يعتمد على أساليب أخرى كالوكالة وبطاقات الائتمان المصرفية. ويمكننا أيضاً نسب استخدام كل صيغة من صيغ التمويل والاستثمار من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): توزيع التمويلات المقدمة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

من خلال الجدول والشكل السابقين، يظهر أن بنك دبي الإسلامي يستخدم صيغتي الإجارة والمرابحة بنسب متقاربة أكثر من استخدامه لصيغ التمويل والاستثمار الأخرى، كما أنه يولي أهمية كبيرة لصيغة الوكالة وصيغة المضاربة كصيغ تمويل طويلة الأجل. كما أن البنك يستخدم وبنسب ضعيفة جدا صيغ التمويل والاستثمار المتمثلة في المشاركة، الاستصناع وبطاقات الائتمان الإسلامية.

المطلب الثالث: دور صيغ التمويل المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي الإماراتي في تمويل الاقتصاد الوطني الإماراتي.

توصلنا من خلال المطلب السابق الى أن بنك دبي الإسلامي يوفر صيغ تمويل واستثمار متعددة ومتنوعة سواء كانت قصيرة الأجل، متوسطة أو طويلة الأجل، كما أنه يستخدم كل من الوكالة وبطاقات الائتمان الإسلامية. هذه الصيغ التمويلية لا تستخدم لتمويل قطاع معين إنما مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت داخل دولة الإمارات أو خارجها ويمكننا إظهار ذلك في مايلي:

الفرع الأول: صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب نوع القطاعات الاقتصادية
عرف حجم التمويل المقدم من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب صيغ التمويل الإسلامية المختلفة المعتمدة من طرف بنك دبي الإسلامي نموًا كبيرًا، فبنك دبي الإسلامي يمول قطاعات اقتصادية مختلفة ومتعددة منها: العقارات، الطيران، التجارة، المقاولات... الخ. وبإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي طوال فترة الدراسة (2016-2020) توصلنا للجدول التالي:

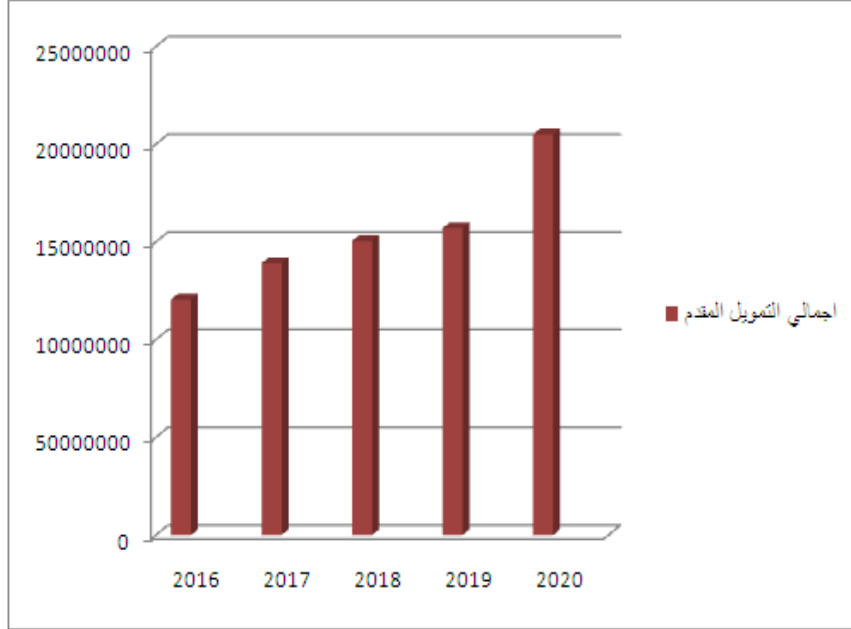
الجدول رقم(2): حجم التمويل المقدم من بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب القطاعات (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الحكومة	5.143.336	6.006.229	7.267.319	9.130.591	26.410.963
المؤسسات المالية	5.585.594	6.334.566	6.474.706	6.761.126	9.474.831
العقارات	19.595.437	26.193.534	28.843.281	32.800.578	42.402.403
المقاولات	7.080.064	7.361.638	6.764.351	6.017.680	5.340.236
التجارة	7.392.771	8.218.064	8.246.748	8.227.659	8.160.257
الطيران	10.843.825	16.997.868	18.884.255	17.488.595	20.545.969
الخدمات والصناعة	26.211.379	27.849.237	34.399.266	35.380.525	41.949.404
تمويل منازل للأفراد	13.138.185	13.454.604	13.647.866	14.551.546	21.143.776
تمويل للأفراد	25.535.682	26.651.155	25.938.165	26.635.811	29.662.040
المجموع	120.526.273	139.066.895	150.465.957	156.994.111	205.089.879

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020).

ويمكن توضيح تطور إجمالي التمويل المقدم لمختلف القطاعات خلال سنوات الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تطور إجمالي التمويل المقدم لمختلف القطاعات خلال الفترة (2016-2020)

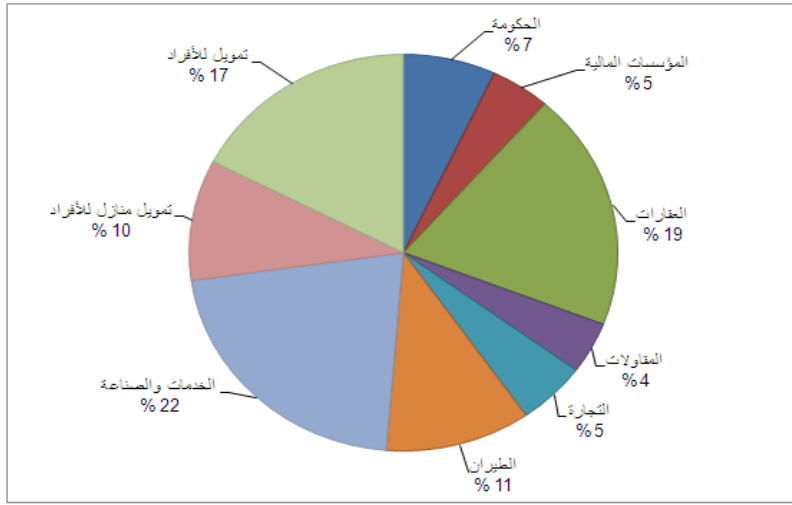


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد معطيات على الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا ان إجمالي التمويل المقدم من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي لمختلف القطاعات عرف تطوراً مستمراً من سنة لأخرى طوال سنوات دراستنا (2016-2020)، حيث بلغ إجمالي التمويل المقدم 120.526.273 ألف درهم إماراتي سنة 2016، وارتفع إلى 139.066.895 في سنة 2017، واستمر في الارتفاع أيضاً خلال سنتي 2018 و 2019 ليقدّر بـ 150.465.957 ألف درهم إماراتي وبـ 156.994.111 ألف درهم إماراتي على الترتيب، أما في آخر سنة من سنوات الدراسة وهي 2020 فقدّر بـ 205.089.879 ألف درهم إماراتي، هذا الارتفاع المستمر من سنة لأخرى في حجم إجمالي التمويل المقدم يوضح لنا اهتمام بنك دبي الإسلامي الإماراتي ودوره الفعال في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويمكن إظهار توزيع صيغ التمويل على مختلف القطاعات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كفة الاهتمام في بنك دبي الإسلامي قد مالت نحو قطاعي الخدمات والصناعة بالدرجة الأولى بنسبة 22%، يليهما قطاع العقارات بنسبة 19%، وتمويل للأفراد بنسبة 17%، متبوع بقطاع الطيران بنسبة 11%، وتمويل منازل للأفراد بنسبة 10%، لتتفاوت نسب التمويل في القطاعات الاقتصادية المتبقية.

وهذا التوجه الاستثماري لبنك دبي الإسلامي ما هو إلا ترجمة لسياسة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة على مستوى مختلف الأصعدة المالية والتقنية والإدارية، فنجد بأن الإمارات تتميز بمجموعة من الحوافز لهذه الاستثمارات يمكن تصنيفها إلى:

- 1. الموقع الجغرافي:** فالإمارات تتمتع بموقع جغرافي يسمح للمستثمرين الوصول لأهم الأسواق العالمية الناشئة ومختلف مراكز الأعمال الرئيسية في: أوروبا، آسيا، المحيط الهادي، إفريقيا وأمريكا الشمالية¹.
- 2. العوامل الاقتصادية:** فالإمارات تركز رؤوس أموال ضخمة لتعزيز البنية التحتية فهي تمتلك إحدى أكثر البنى التحتية تطوراً في العالم، كما أن الإمارات تحظى بوجود عدة مصادر مهمة للطاقة، كما حرصت على إنشاء المناطق الحرة لتحفيز الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي².
- 3. العوامل السياسية:** فوجود استقرار سياسي يقلل من درجة المخاطر وظروف عدم التأكد التي يتعرض لها رأس المال المستثمر هذا يعد أمر محفز للاستثمار بصفة عامة واستثمار البنوك الإسلامية بصفة خاصة.

¹ أحمد الدلاجوي، "حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة جامعة الشارقة، الإمارات العدد 2، ديسمبر 2019، ص: 763.

² خوميحة فتيحة، ملتقى حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، الملتقى العلمي الخامس لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، يومي: 25-26 ماي 2016، ص: 3.

4. **العوامل الاجتماعية:** فالإمارات تعد بيئة عمل مؤهلة لتطوير الأعمال وتوفير أوضاع معيشية مواتية ومريحة لكافة المقيمين على أرضها¹.

5. **العوامل القانونية:** فقد قامت الإمارات بإصدار وتحديث حزمة من القوانين لها صلة بالاستثمار والاستثمار الإسلامي بصفة خاصة، وأنشئت هيئة مستقلة للإشراف على الأسواق المالية، وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية، وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات.

الفرع الثاني: صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي

كما رأينا سابقا فان بنك دبي الإسلامي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية لكن تمويلاته لا تقتصر على المناطق التي داخل دولة الإمارات فقط إنما خارجها أيضا. ويمكننا إيضاح حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي داخل وخارج الإمارات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي خلال الفترة (2016-2020)

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

الموقع السنوات	داخل دولة الإمارات	خارج دولة الإمارات
2016	113.146.549	7.379.724
2017	131.088.192	7.978.703
2018	142.265.863	8.200.094
2019	146.718.453	10.275.658
2020	193.079.071	12.010.808
المجموع	726.298.128	45.844.987

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2020)

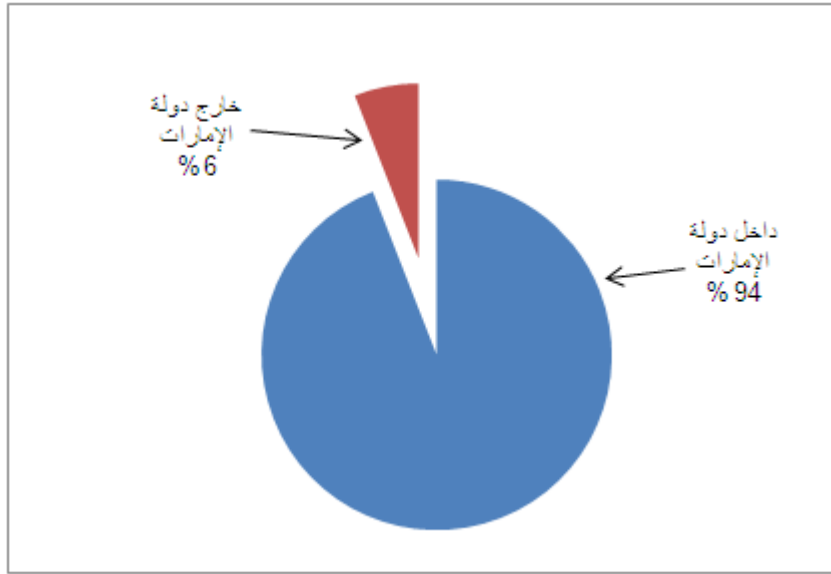
من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المبالغ المقدمة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي والموجهة للتمويل سواء داخل الإمارات أو خارجها في زيادة مستمرة من سنة لأخرى حيث:
أنه بالنسبة للموجهة داخل الإمارات قد قدرت سنة 2016 ب 113.146.549 ألف درهم إماراتي، و ب 131.088.192 ألف درهم إماراتي سنة 2017، واستمرت بالارتفاع لتقدر ب 193.079.071 ألف درهم إماراتي وذلك سنة 2020.

¹ احمد الدجاوي، مرجع سابق، ص:765.

أما بالنسبة للتي هي خارج الإمارات فقد قدرت بـ 7.379.724 ألف درهم إماراتي سنة 2016، وارتفعت قليلا لتقدر بـ 7.978.703 ألف درهم إماراتي سنة 2017، واستمرت بالارتفاع لتقدر سنة 2020 بـ 12.010.808 ألف درهم إماراتي.

ويمكننا عرض نسب التمويل المقدمة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي داخل وخارج الإمارات بالشكل التالي:

الشكل رقم (5): توزيع صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي الإماراتي حسب الموقع الجغرافي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة التمويلات المقدمة من طرف بنك دبي الإسلامي الإماراتي داخل دولة الإمارات أكبر بكثير من المقدمة لخارج الدولة، حيث أن نسبة التمويل داخل الإمارات قدرت بـ 94% وهذا ما يقابل إجمالي مبلغ التمويل الموجه لداخل الإمارات والمقدر بـ 726.298.128 ألف درهم إماراتي، أما نسبة التمويل المقدمة خارج الإمارات فقدرت بـ 6% فقط وهذا ما يقابل إجمالي مبلغ التمويل الموجه لخارج الإمارات والمقدر بـ 45.844.987 ألف درهم إماراتي.

هنا يجب أن نشيد بمسلك المشرع الإماراتي في هذا الصدد، لأنه أتاح للمستثمر حرية التصرف بمشروعه جزئياً أو كلياً، وكذلك تغيير الشكل القانوني للشركة، والاندماج مع شركة أخرى، أو الاستحواذ على شركات أخرى، داخل أو خارج الإمارات العربية المتحدة. وكلها أمور محفزة تعطي المستثمر مزيداً من الثقة والطمأنينة، وتمكنه من التعامل بمرونة مع الأوضاع الاقتصادية والمالية سواء بالنسبة لمشروعه، أو بالنسبة للبلد المضيف لاستثماره، ومن ثم لا يكون حبيساً في استثماره.

المبحث الثاني: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني

إن بنك فيصل الإسلامي السوداني من المصارف الإسلامية التي لها تجربة تستحق الدراسة في مجال التمويل، وتكتسي هذه التجربة بسبب أسبقيتها بين المصارف الإسلامية على المستويين المحلي والدولي، وأنها مهدت الطريق لتطبيق أساليب المصرفية الإسلامية في مجال التمويل.

المطلب الأول: تقديم بنك فيصل الإسلامي السوداني

الفرع الأول: نشأة بنك فيصل الإسلامي السوداني

فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966، إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ، وفي فيفري 1976 أفلحت جهود الأمير محمد فيصل في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني في 4 أبريل من عام 1977 بموجب الأمر المؤقت المجاز من الهيئة التشريعية (البرلمان السوداني) برقم 9 لسنة 1977¹، بوصفه مؤسسة مصرفية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويعد هذا البنك أول تجربة لرأس المال المشترك بين السودانيين ومواطني الدول الإسلامية الأخرى، حيث كانت نسبة مشاركة رأس المال السوداني 40% ورأس المال من الدول الإسلامية 60%.

كما يعد ثاني بنك إسلامي في العالم بعد بنك دبي الإسلامي الذي أسس في 1975، وبأشر البنك أعماله فعلياً في ماي 1978². وفي ماي 1977 اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفي 18 أوت 1977 تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925. هذا وقد بأشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من ماي 1978.

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتدعيم تنمية المجتمع بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلى أسهم ونسبة المساهمة على أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

واستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين، أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك

¹ سحر عبد القادر عبد الدائم، التمويل المصرفي وأثره على التجارة الخارجية في السودان دراسة تطبيقية ميدانية على بنك أم درمان الوطني-البنك السوداني الفرنسي-بنك فيصل الإسلامي السوداني، (مذكرة الماجستير)، جامعة شندي، السودان، 2016، ص: 134.

² جبريل أحمد الصديق، دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في الفترة 17-18 أبريل 2006 م، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 496.

للاستثمار ومرتببات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية. وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك تم تعديل قانون البنك، بحيث سحبت المميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها¹.

إن تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني نفذ في إطار نظام مصرفي إسلامي متكامل، وفي بيئة طبقت فيها جملة من تشريعات وأنظمة مصرفية ومالية داخل دولة السودان، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أهمها ما يلي:

1. صدور قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991، وتضمن هذا القانون عقوبات إدارية ومالية لكل من يمارس أعمالاً مصرفية تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
2. تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في عام 1992، لتقوم بإصدار الفتاوى الشرعية، وتقديم التوصيات والمشورة في المسائل الشرعية، وذلك لتوحيد الأسس والأحكام الشرعية للنشاط المصرفي والمالي، ومتابعة سياسات البنك المركزي وأدائه، ونشاط المصارف والمؤسسات المالية بغرض إخضاعها لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتنقية قوانين بنك السودان المركزي وأنظمتها وكافة المصارف والمؤسسات المالية وأنشطتها من المعاملات الربوية، والعمل مع جهات الاختصاص لوضع صيغ المعاملات الإسلامية موضع التنفيذ.
3. إلزام كل البنوك العاملة بتكوين هيئات داخلية للرقابة الشرعية تكميلاً لدور هيئة الرقابة الشرعية لبنك السودان المركزي².

الفرع الثاني: أهداف بنك فيصل الإسلامي السوداني

تتلخص أهداف وأغراض بنك فيصل الإسلامي السوداني في الآتي:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية؛
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق والتعامل بالنقد الأجنبي؛
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل بشرط خلوها من أي محظور شرعي؛
5. إعطاء القروض الحسنة وفق القواعد التي يقرها البنك؛
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة؛

¹ سحر عبد القادر عبد الدائم، مرجع سابق، ص: 135.

² محمد الشريف بشير، "تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المشروعات الصغيرة والحرفية"، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد 7، أكتوبر 2017، ص: 32.

7. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا؛
8. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها؛
9. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة.

الفرع الثالث: التصنيفات والجوائز التي نالها البنك وعوامل نجاحه الأساسية

أولاً: التصنيفات والجوائز التي نالها البنك

توج البنك بعدة ألقاب علمية وإقليمية ومحلية، ونذكر منها على سبيل المثال: جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في إفريقيا للعام 2017، وذلك ضمن سياق جوائز (Islamic Business and Finance) السنوية التي تمنحها مؤسسة (CPI Financial) في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي إطار برامجها المفتوحة لجميع البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الداعمة للصناعة الحرفية.

كما حصل بنك فيصل الإسلامي السوداني على شهادات المطابقة لثلاثة أنظمة متوافقة مع معايير المنظمة الدولية للتقييس (ISO 14001)، وشهادة المطابقة مع نظام السلامة والصحة المهنية البريطاني (OHSAS 18001) واستيفاء مؤشرات المواصفة (ISO 26000) والخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وتم منح الشهادات بواسطة المؤسسة الدولية المانحة لشهادات المطابقة والاعتماد بتركيا QA Technic وهي معتمدة من مجلس المواصفات الاعتماد الألماني (DAKKS) وهيئة المواصفات والاعتمادات البريطانية (UKAS).

كما حاز البنك على تصنيف أفضل بنك وأفضل مؤسسة مالية إسلامية في السودان، وذلك في سياق الجوائز التي تمنحها مؤسسة غلوبال فاينانس الأمريكية المخصصة في النشر وتصنيف المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم، كما توج بجائزة أفضل بنك لتمويل المؤسسات في إفريقيا، وذلك ضمن سياق جوائز (Islamic Business and Finance) السنوية التي تمنحها مؤسسة CPI Financial من خلال المنافسة التي شهدت مشاركة أكثر من 150 مؤسسة مالية ومصرفية حول العالم (2018 FIBSudan)¹.

في سنة 2019 حصل بنك فيصل الإسلامي السوداني على جائزة القوس الأوروبية الخاصة بمعايير الجودة وريادة الأعمال والتميز في أعمال القطاع المصرفي، المقدمة من منظمة الاتجاهات التمهيدية للأعمال التجارية الدولية (BID)، ويتم اختيار المؤسسات الفائزة وفق أسس نموذج إدارة الجودة الشاملة، بما فيها معايير التميز والابتكار، ورضا الزبائن، والتكنولوجيا والقيادة والتخطيط الاستراتيجي ونتائج الأعمال.

في سنة 2020 توج بنك فيصل الإسلامي السوداني بجائزتي مؤسسة "كامبردج" للتميز في خدمة العملاء والشمول المالي الرقمي في السودان، وذلك ضمن جوائز الخدمات المصرفية للأفراد لعام 2020، التي نظمتها مؤسسة "كامبردج آيفانا لايتكا".

¹ جفاي عبد القادر وشخوم رحيمة، "الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية وخدماتها بنك فيصل الإسلامي السوداني نموذجاً"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، ص: 377.

ثانياً: عوامل النجاح الأساسية للبنك

حدد البنك عوامل النجاح الأساسية له ضمن عدة عناصر، نذكر منها الآتي:

1. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة؛
2. اختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارة واستقراراً وولاء؛
3. استقطاب الموارد رأسمال وودائع؛
4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والامتياز فيها، والتدقيق في تنفيذ الشرعية؛
5. تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لدى بنك فيصل الإسلامي السوداني

يستخدم بنك فيصل الإسلامي السوداني عدة صيغ للتمويل، تشمل الآتي: صيغة المرابحة، صيغة المشاركة، صيغة المضاربة، صيغة السلم، صيغة الاستصناع، صيغة المزارعة، صيغة الإجارة (تم التطرق إليهم نظرياً في الفصل الأول) بالإضافة إلى صيغة المقاوله التي يمكننا تعريفها بأنها:

"عقد يتعهد أحد طرفيه بأن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء مقابل يتعهد به الطرف الآخر، ويمكن للمصارف أن تدخل في مجالات مقاولات البناء إما بإنشاء شركات مقاوله أو بمشاركة المقاولين في مجال عملهم، بمعنى آخر يمكن للمصارف أن تدخل مع شركات المقاولات في اتفاقيات تمويل بمشاركتها في مشروعاته أو أن يوكل البنك إليها بعض الأعمال التي تستند إليه بعقود مقاوله، بمعنى أن يكون البنك مقاولاً أولاً وشركة المقاوله مقاولاً ثانياً"¹

سنستعرض في الجدول التالي تطور صيغ التمويل ببنك فيصل الإسلامي السوداني:

الجدول رقم (4): تطور صيغ التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)

(الوحدة: جنيه سوداني)

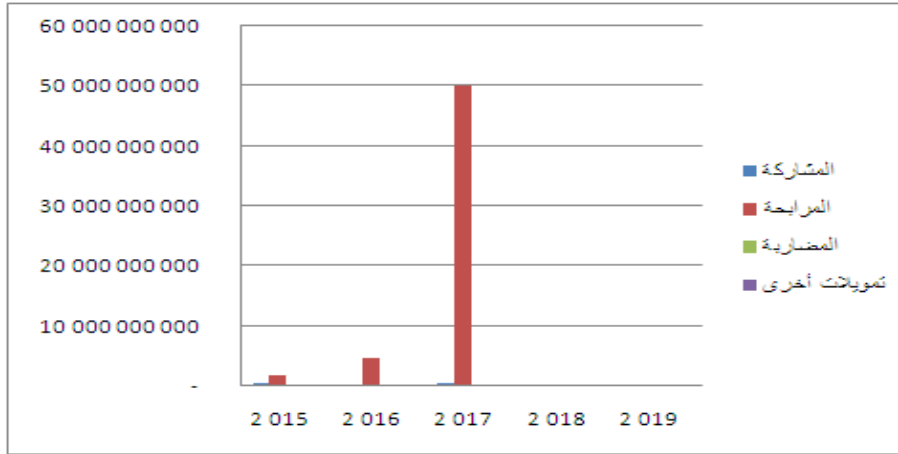
المجموع	تمويلات أخرى	المضاربة	المرابحة	المشاركة	البيان السنوات
2 498 773 209	62 185 560	84 370 960	6 336 573 190	323 483 486	2015
4 835 448 200	5 074 668	50 259 740	8 332 287 462	464 240 157	2016
50 659 313 316	6 851 850	261 671 406	13 974 777 499	647 992 412	2017
19 348 377	245 041	216 499	18 733 659	778 153	2018
20 480 760	457 949	541 692	18 934 491	628 546	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك فيصل الإسلامي السوداني

¹ تقرير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، " صيغ تمويل التنمية في الإسلام"، المملكة العربية السعودية، ص: 60.

يمكن توضيح معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

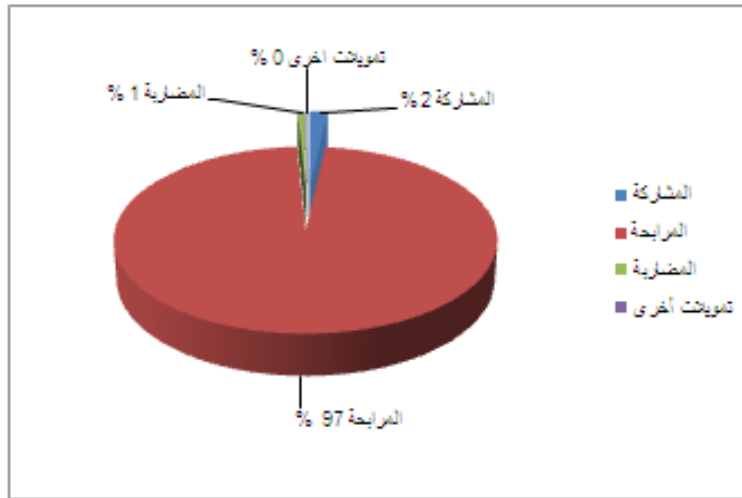
الشكل رقم (6): تطور صيغ التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (4).

كما يمكن تمثيل صيغ التمويل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (7): صيغ التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (4).

من خلال الجدول والأشكال السابقة، نلاحظ تنوع صور وأشكال التمويل المعتمدة من طرف بنك فيصل الإسلامي السوداني حيث تعتبر صيغة المرابحة في المرتبة الأولى من بين صيغ التمويل التي يعتمد عليها بنك فيصل الإسلامي السوداني لتمييزها بقلة المخاطرة وتوفر رأس المال الذي غالبا ما يستغل في قطاع الصناعات الصغيرة، كما تتميز بسهولة الفهم بالنسبة للمتعاملين مع البنك. أما صيغة المشاركة، وهي تلي المرابحة في الاستخدام، فهي التي تحفز على العمل والإنتاج وترفع من مستوى الجدية بين الطرفين؛ ثم تليها صيغة المضاربة، ثم بقية الصيغ.

المطلب الثالث: أهمية صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لدى بنك فيصل الإسلامي في الاقتصاد السوداني الفرع الأول: العوامل الداعمة للبنك للمساهمة في التنمية الاقتصادية

هناك أربع عوامل تساعد البنوك الإسلامية وبنك فيصل الإسلامي السوداني على الإسهام الفاعل في عملية التنمية هي¹:

أولاً: أثبتت الأبحاث أن تغيرات سعر الفائدة لا تؤثر في الحجم الكلي للمدخرات، أي أن العلاقة بينهما ضعيفة جداً. فبالنسبة للمؤسسة المصرفية الإسلامية، فإن آلية المشاركة التي تعمل بها هي مؤسسة وسيطة بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم ورجال الأعمال الذين يريدون تمويلاً لمشروعاتهم، والعائد على الاستثمار "ربح" محدد تبعاً لنجاح المشروع الاستثماري، ومنه فهو دخل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الإنتاجي، وهذا الأمر لا يتحقق في نظام الفائدة حيث أن هناك قيوداً عديدة تحد من ارتفاع سعر الفائدة في السوق المصرفية، ومن هنا فإن معدلات الربحية في إطار آليات المشاركة تتغير بمرونة أكبر بكثير من أسعار الفائدة على القروض، ومن ثم فإنها أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار.

كما أن البنوك الإسلامية تجد أن أحد وسائل جمع المدخرات لأجل الاستثمار يتمثل في إصدار شهادات إيداع يتم تداولها في السوق المالي، تحصل في نهاية كل عام على جزء من الأرباح نتيجة استثمار أرصدها في أنشطة إنتاجية حقيقية. هذا وقد أثبتت التجربة الفعلية أن البنوك الإسلامية أكثر قدرة على تعبئة المدخرات مقارنة بالبنوك التجارية.

ثانياً: يتعلق هذا العامل بإثبات الضرورة الاقتصادية للبنك الإسلامي، فمن الجهة النظرية وجود سعر فائدة سائد في السوق المصرفية يعني أن جميع المشروعات التي تتوقع عائد فوق هذا السعر ستكون رغبة في الاقتراض، وأن المشروعات التي تتوقع عوائد مرتفعة نسبياً قد تكون أكثر رغبة في الاقتراض، كما أن الحصول على الائتمان لا يتحدد فقط برغبة المشروعات وإنما أيضاً بالقدرة على ذلك.

من جهة القدرة على الحصول على الائتمان المصرفي، فإن المشروعات الأعلى عائداً قد تكون أقل قدرة في الحصول على الائتمان المصرفي إذا كانت ناشئة (ليس لها سمعة او مركزاً مالياً قوياً) أو كانت صغيرة والبنوك لا ترغب في إقراضها، أو كان هامش المخاطرة مرتفعاً في أعمالها، والبنوك تتباعد عن تمويل هذه الأعمال حتى إن كانت ذات أهمية خاصة للاقتصاد.

ثالثاً: إن الأهمية المتزايدة التي أصبح يحتلها التمويل المصرفي من بين أنواع التمويل المختلفة، وأن الحصول على التمويل يعني الحصول على فرصة لزيادة الدخل والعكس صحيح، من هنا نستطيع تقدير التأثير الهائل الذي يمكن أن يحدثه التوزيع غير العادل للتمويل المصرفي على هيكل توزيع الدخل القومي في أي مجتمع، ولقد تبين من تجارب التمويل المصرفي أن كبار العملاء هم الذين يحصلون على النسبة العظمى من التمويل المصرفي.

¹ليندا عبد الكريم ابو بكر محمد عوض الله، دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في السودان – دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني 2010-2017، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019، ص 85-88.

رابعاً: قد ثبت أن سعر الفائدة يلعب دوراً سائماً في توزيع الدخل على نحو غير عادل، ولقد تسبب نظام الفائدة منذ إقراره بصفة قانونية في توزيع دخل الأعمال الإنتاجية بشكل بعيد عن العدالة والكفاءة وهذا ما يرفضه النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة.

ومن ذلك كله نجد أن للبنوك الإسلامية ضرورة ماسة لتصحيح الأوضاع، واعتمادها على المشاركة لا يعني فقط إسهماً إيجابياً في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها، وإنما أيضاً في تنمية السلوك الإيجابي للأفراد الذي يلزم حتماً لتنمية اقتصادية صحيحة، ذلك لأن آليات المشاركة تدفع الجميع للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: تمويل بنك فيصل الإسلامي للتنمية الاقتصادية في السودان

إن بنك فيصل الإسلامي السوداني يقوم بتمويل مشاريع التنمية عن طريق ممارسته في استثمار موارده بثلاث طرق:

1. تمويل النشاط الاقتصادي لعملاء البنك: وهنا لا بد من التأكيد على أمرين:

- أن البنوك الإسلامية تقوم بدراسة وتقييم المخاطر التي تتضمنها المشروعات التي تطلب التمويل، بنفس الأساليب التي تقوم بها البنوك التقليدية، سواء فيما يخص العميل أو الدولة أو العملة، بل وتقوم بهذا التقييم بدرجة أعلى مما تقوم به البنوك التقليدية لمواجهة المخاطر الإضافية التي تتعرض لها نتيجة المشاركة في نتائج المشروع الذي تموله.
- أن البنوك الإسلامية بممارستها لهذا النوع من التمويل تقوم بالدور الذي تحجم عنه البنوك التقليدية في تقديم رأس المال المخاطر.

2. تمويل النشاط الاقتصادي من خلال شركات تابعة للبنك: تقوم هذه الطريقة على إنشاء شركات تابعة للبنك إما مملوكة 100% للبنك أو يملك نسبة الأغلبية فيها، متخصصة في مختلف قطاعات الاقتصاد من تجارة داخلية وخارجية وإسكان ومقاولات صناعية بأنواعها.

ولا تختلف البنوك الإسلامية في هذا الصدد عن البنوك العادية سوى أنها تعامل شركاتها التابعة وفقاً للصيغ السابق الإشارة إليها خاصة صيغة القرض الحسن .

3. القيام بالنشاط التجاري بصفة مباشرة: هذه الطريقة لجأت إليها بعض البنوك الإسلامية بل توسعت فيها، وساعدها على ذلك إصدار قوانين وتشريعات تخول للبنوك القيام بجميع الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والنقل والتخزين والتأمين.

وقد شهدت تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل القطاعات تطورات كبيرة يمكن تبيانها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(5): نسب التمويل حسب القطاعات خلال الفترة (2015-2019)

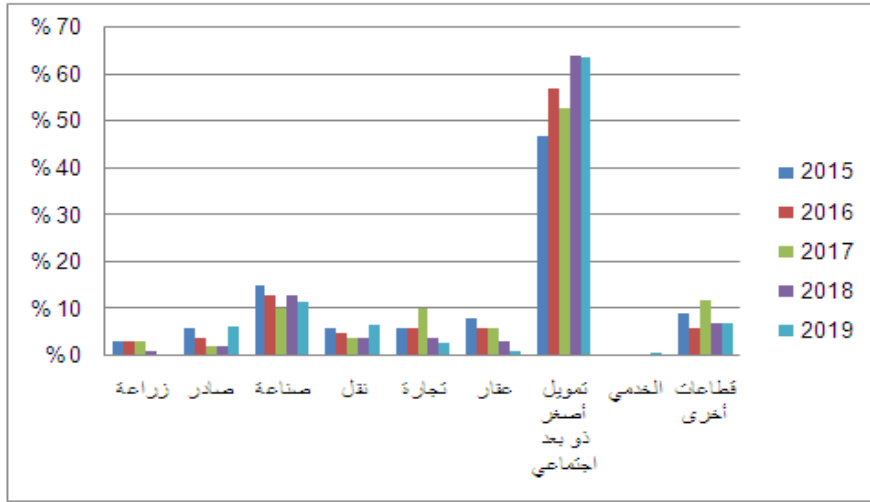
القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
زراعة	% 3	% 3	% 3	% 1	% 0.4
صادر	% 6	% 4	% 2	% 2	% 6.2
صناعة	% 15	% 13	% 10	% 13	% 11.5
نقل	% 6	% 5	% 4	% 4	% 6.8
تجارة	% 6	% 6	% 10	% 4	% 2.7
عقار	% 8	% 6	% 6	% 3	% 0.9
تمويل أصغر ذو بعد اجتماعي	% 47	% 57	% 53	% 64	% 63.7
الخدمي	-	-	-	-	% 0.7
قطاعات أخرى	% 9	% 6	% 12	% 7	% 7
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي السوداني

يمكن استخلاص عدة ملاحظات من خلال الجدول، تتمثل في:

- نسبة التمويل الممنوح لقطاع الزراعة والصناعة والتجارة والعقار، وبعض القطاعات الأخرى في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، أما نسبة التمويل في كل من قطاع الصادرات، والنقل فقد انخفضت خلال السنوات 2016-2017-2018 ثم عاودت الارتفاع خلال سنة 2019.
 - وما يلاحظ من خلال الجدول زيادة نسب التمويل الممنوح لقطاع التمويل الأصغر، ويلاحظ أيضا أن القطاع ذو بعد اجتماعي، والذي يشمل تمويل قطاع النقل، الصحة، مشروعات الإنتاج، والبناء والتشييد قد حصل على نسبة عالية من تمويلات البنك تراوحت بين 47-64 % في الفترة 2015-2019.
- كما يمكن توضيح الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (8): التوزيع القطاعي للتمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (5).

من خلال الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن مساهمة البنك متنوعة في تمويله لمختلف القطاعات في الاقتصاد السوداني، وإن كان الاتجاه ليس في صالح القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة وهذا قد يضعف من الاستثمار التنموي بما يخدم استدامة النمو والتنمية في الاقتصاد السوداني.

تقوم الاستراتيجية الاستثمارية لبنك فيصل الإسلامي السوداني على تحقيق الربحية، من خلال تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، وقد أدى تبني بنك فيصل الإسلامي السوداني للتمويل الأصغر إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الآتية¹:

- التخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات، وذلك بدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، من خلال استيعاب الخريجين والشباب في مشروعات جماعية تنموية وفق تخصصاتهم؛
- تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة وغير القادرة على تحصيل الخدمات المالية الرسمية، وترقية الخدمات المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر إلى المشروعات الصغرى والصغيرة؛
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية؛
- تشجيع روح التكافل الجماعي بإنشاء جمعيات تعاونية أو أي منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين؛
- نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية التي تعزز من قدرات التمويل الأصغر، ومتماهي الصغر، والصغير، والتمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي.

¹ محمد الشريف بشير، مرجع سابق، ص : 41.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا من خلال هذا الفصل للتجارب التطبيقية في كل من بنك دبي الإسلامي الإماراتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني، مع إبرازنا لدور الصيغ التمويلية للبنكين في اقتصاد كل من الإمارات والسودان، وتوصلنا إلى ما يلي:

- يعتمد بنك دبي الإسلامي الإماراتي في تمويلاته على الإجازة بدرجة كبير مقارنة بباقي الصيغ التمويلية وله دور فعال في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- يساهم بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل مختلف القطاعات لكنه يركز بصورة أكبر على قطاع التمويل الأصغر مقارنة بالقطاعات الأخرى.



الفصل الثالث:

دور صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة في دعم

الاقتصاد الجزائري



تمهيد:

يعد بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي ينشط في الجزائر، ما يجعله ذو أهمية خاصة تتضح من خلال أشكال التمويل التي يقدمها والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، مطبقا في ذلك أساليب وصيغ تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في الجزائر؛
- **المبحث الثاني:** تقديم بنك البركة الجزائري - وكالة برج بوعريريج -؛
- **المبحث الثالث:** دور صيغ التمويل في دعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في الجزائر

لاشك أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتطلب إطارا قانونيا وتنظيميا يشجع على الاستثمار في مختلف المنتجات الإسلامية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للإطار التشريعي الذي يدعم التمويل الإسلامي في الجزائر ومختلف الصيغ المعتمدة في هذا الإطار.

المطلب الأول: التطورات التشريعية للصيرفة الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: قانون النقد والقرض 90-10

إن إصدار قانون النقد والقرض يشكل نقطة فارقة في تاريخ النظام المالي للجزائر، فقد هدف هذا القانون لإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام تمييز فيه البنوك عن المؤسسات المالية الأخرى من جهة، وتمييز عن البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية وبنك البنوك من جهة أخرى، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد والائتمان مع منحه استقلالية واسعة، كما أعاد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة. كذلك فقد حول القانون السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد وهو نفسه مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد ويرأسه محافظ بنك الجزائر، وله الحق في إصدار القوانين المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وذلك تدعيما للنظام النقدي والمالي لمسايرة اقتصاد السوق.

ولأن القانون نص صراحة على الترخيص لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، أو الاكتتاب في رأسمال البنوك الوطنية القائمة، فقد كان أولى نتائجه إنشاء أول بنك إسلامي هو بنك البركة.

الفرع الثاني: الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

استمر العمل بقانون النقد والقرض 90-10 أكثر من عقد كامل من الزمن، قبل أن تلجأ السلطات النقدية في الجزائر إلى إصدار الأمر 03-11 (بتاريخ 26 أوت 2003) والذي عدل القانون 90-10، وتضمن قواعد التنظيم البنكي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية وهي: بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

كما تضمن أهم قواعد النشاط البنكي (عمليات البنوك): العمليات الأصلية والتابعة، ومراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية لالتزاماتها، كما أكد على أهمية مسألة الرقابة ومدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية بشكل خاص في مجال حركة رؤوس الأموال، نظرا لصلتها المباشرة بالحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال ضمان التوازن المالي للبنوك، خاصة بعد الذي حصل من انهيار بعض البنوك وما تبع ذلك من انعكاسات على الاقتصاد وبشكل خاص على قيمة الدينار الجزائري، ثم بتاريخ 26 أوت 2010 صدر الأمر 04-10 ليعدل ويتم الأمر 03-11، وكانت التعديلات فيه طفيفة، ما يعني أن القانون الحاكم للنظام المصرفي الجزائري إلى الآن هو الأمر 03-11.

الفرع الثالث: النظام رقم 02-18 والأمر 02-20 المتعلقين بالمالية التشاركية

يعتبر النظام 02-18 (الصادر بتاريخ 2019/11/04) والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالعمليات المصرفية والمتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، غير أن القانون قد شابه بعض الغموض، وهو ما سرع بصدور الأمر 02-20 بداية سنة 2020، وألغى هذا النظام كل أحكام النظام رقم 02-18 (انظر المادة 23 من النظام 02-20). وقد عرف القانون العمليات البنكية الإسلامية وحدد منها: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما وضع ضوابط على تسويق المنتجات المالية الإسلامية وهي:

1. حصول البنك أو المؤسسة المالية المقدمة للمنتج الإسلامي على ترخيص من البنك المركزي(بنك الجزائر)؛
 2. الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
 3. إنشاء هيئة للرقابة الشرعية (تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من الجمعية العمومية)؛
 4. أتاح قانون 02-20 للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبانك للصيرفة الإسلامية، واشترط أن يكون الشباك مستقلا من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء¹.
- وقد هدف القانون إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية وإزالة اللبس الذي قد يرتبط بمصطلح الصيرفة التشاركية، فقد عرفت المادة الثانية من القانون العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية على أنها العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11، ويتعين على البنك أو المؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية تقديم معلومات وافية دعما لطلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر منها: بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسئول المطابقة للمصرف أو المؤسسات المالية، الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية، كما يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة وبعد حصولها على ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر، الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة من طرف (هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك)، غير أن القانون لم ينص على الجهة المخولة لإنشاء هذه الهيئة.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان خمد قعلول، " الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي -الواقع والتحديات والآفاق-"، صندوق النقد العربي، العدد 01، 2020، ص: 32.

لم يجد النظام طريقه للتطبيق لعدة اعتبارات، أهمها التغييرات السياسية التي حصلت في البلاد وأدت إلى إجراء انتخابات رئاسية نهاية سنة 2019، قبل أن يدخل الاقتصاد العالمي في صراع محموم مع وباء كورونا المستجد، رافقه انخفاض كبير في أسعار النفط، أثر في بعض التوازنات الاقتصادية للبلاد، ولم يمنع ذلك كله من إصدار النظام 02-20 في الربع الأول من سنة 2020.

المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة في التشريع الجزائري

لغرض احترام التوازن والانسجام يمكن تقسيم منتجات الصيرفة الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين، بناء على أهم الخصائص المشتركة والمرتبطة بموضوع كل عملية، في الفرع الأول نتناول عمليات الواردة على الاستثمار أو الصناعة أو العمل، أما الثاني فننتاول فيه العمليات التي ترمي إلى اقتناء الأصول أو السلع، يتم دراستهما على ضوء الأمر رقم 02-20، والتعليم رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الأول: عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل الصناعة

أولاً: صيغة الاستصناع

عرفها نظام بنك الجزائر رقم 02-20 في مادته العاشرة، والمادة 44 من التعليم رقم 03-2020، المؤرخة في 02 أبريل 2020، بأنها: "عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى الزبون صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت، ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين".

نصت المادة 45 من التعليم رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، على جواز قيام المصرف بإبرام عقد ثان يسمى " الاستصناع الموازي" مع مصنع لتصنيع المنتج موضوع عقد الاستصناع، على أن يكون العقدان مستقلين. وقد وضعت التعليم رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 مجموعة من الضوابط الخاصة بالاستصناع وهي كالاتي:

- إبرام عقد مع الشخص المعنوي المصنع الذي يمتلك صاحب الأمر 33% فأكثر من رأس ماله¹؛
- يجب أن يكون سعر الاستصناع معروفاً عند إبرام العقد، ويمكن تحديد هذا السعر ودفعه نقداً، عينا أو كحق انتفاع لفترة محددة، سواء تعلق الأمر بحق الانتفاع من المنتج موضوع عقد الاستصناع أو منتج آخر²؛

¹ المادة 45 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

² المادة 46 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

- إمكانية دفع التسبيق على سبيل الضمان، والذي سيعتبر جزءا من السعر المتفق عليه، في حالة الفسخ يحق للبنك أو المؤسسة المالية الاحتفاظ بهذا التسبيق أو جزء منه لتغطية الضرر الفعلي المترتب عنه؛
- كما يمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يشترط على زبونه ضمانات، وتقع مسؤولية تسليم السلعة موضوع العقد وفقا للخصائص التي اشترطها الزبون، على عاتق المصنع، ولا يمكن للمصنع أن يتصل من مسؤوليته في حالة وجود عيوب خفية¹، والتتصيص على الشروط الجزائية في حالة عدم احترام آجال التسليم².

ثانيا: صيغة المضاربة

حذا نظام بنك الجزائر رقم 02-20 في المادة السابعة (7) منه، والتعليمة رقم 03-2020 في المادة 19 منها، حذو التعريف الذي جاء به الفقه، حيث عرفا المضاربة بأنها: "عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المسمى "مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح، وجاءت المضاربة كبديل للمعاملات بفائدة، ورغم تشابهها مع المشاركة فهي لا تتطلب إنشاء شركة، وتأخذ المضاربة وفق المادة 23 من التعليمة رقم 03-2020 شكلين³:

1. **المضاربة المطلقة:** هي تلك التي يفوض فيها البنك أو المؤسسة المالية المقاول بإدارة عمليات المضاربة دون أي قيد، للمقاول الحرية في اختيار الاستثمارات التي يريد تحقيقها، غير أنه يبقى مجبرا على السهر على مصلحة الطرفين، وذلك لبلوغ هدف المضاربة.
2. **المضاربة المقيدة:** هي تلك التي يفرض فيها البنك أو المؤسسة المالية قيودا تتعلق بنشاط المقاول، فيما يخص قطاع النشاط وكيفيات وشروط الاستثمار أو أي جانب آخر يراه مناسبا، كأن يحدد المكان أو المجال الذي يعمل فيه⁴.

وقد جاءت التعليمة رقم 03-2020 بمجموعة من الضوابط يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- مساهمة البنك قد تكون عينية أو نقدية أو كلاهما، ولكن بقيمة محددة؛
- كما يقوم بالرقابة والتحقق في حسابات المضاربة والوثائق ذات الصلة التي يمسكها؛
- كما يجوز للبنك اشتراط على المقاول أي ضمان يراه ضروريا أو مناسبا، مع تحديد طبيعته وقيمه؛
- توزيع الأرباح المحققة وفقا لصيغة توزيع متفق عليها مسبقا بين الأطراف، ومحددة عند توقيع العقد، وعلى أساس حصة من الربح المحقق.

¹ المادة 49 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

² المادة 48 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

³ المادة 23 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

⁴ ماهر عزيز عبد الرحمن، "صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي- دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد: 31، 2012، ص: 320.

ثالثا: صيغة المشاركة

عرفتها المادة 6 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20، والمادة 14 من التعليمات رقم 03-2020، بأنها: "عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح".

وهي من أهم الصيغ التمويلية، حيث يشارك المصرف العميل في رأس المال والعمل، وبموجب هذه الصيغة يقدم المصرف حصة من التمويل اللازم لتنفيذ المشروع أو الصفقة، على أن يقدم العميل (طالب التمويل) الحصة المكتملة، دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال عند الاقتراض من البنوك التقليدية، إنما يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع للمشروع ربحا كان ام خسارة ووفق النتائج المالية المحققة، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيع يتم الاتفاق عليها مسبقا بين المصرف والعميل¹.

يمكن أن تكون المساهمة في الشركة نقدا و/أو عينا، وتحدد قيمة هذه الأخيرة بشكل صحيح في عقد المشاركة، كما يحدد العقد الإجراءات والشروط الخاصة بفسخ وحل المشاركة وتوزيع أصولها، وتوزيع الأرباح حسب نسب مئوية متفق عليها، وعلى إمكانية تعديل التوزيع، وعلى تحمل الخسارة بالتناسب مع مساهمات كل شريك في رأس المال، كما يجوز الاتفاق على تكليف واحد من الشركاء أو أكثر لتسيير الشركة، أو تعيين مسير من الغير مقابل دفع راتب ثابت له أو نسبة مئوية من الأرباح أو كليهما، ونفس الشيء بالنسبة للشريك المسؤول، على أن يتم بعقد منفصل عن عقد المشاركة².

وتميز المادة 17 من التعليمات رقم 03-2020 بين شكلين من المشاركة:

1. المشاركة الثابتة (النهائية): عندما تبقى حصة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال المشروع ثابتة خلال فترة المشاركة المحددة في العقد، ويمكن للبنك أن يساهم في شركة قائمة، كتمويل رأسمالها أو المساهمة في تكوين رأسمال الشركة (حصص اجتماعية).

2. المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): بموجبها يلتزم البنك أو المؤسسة المالية، بموجب تعهد أحادي الطرف منفصل عن عقد المشاركة، بالتنازل عن حصته في رأس المال إلى شريك واحد (أو أكثر)، وفقا لإجراءات الخروج المتفق عليها. إذن يساهم البنك في تمويل مشروع، على أن يحل العميل محل المصرف في ملكية المشروع تدريجيا، وتتناقص حصة البنك بصورة تدريجية كلما يقوم العميل بتسديد للبنك حصته من أصل مبلغ التمويل البنكي للمشروع.

رابعا: صيغة السلم

عرفتها المادة 9 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20، والمادة 36 من التعليمات رقم 03-2020، بأنها: "عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية بدور المشتري، من خلال شراء سلعة تسلم آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي".

¹ ماهر عزيز عبد الرحمن، مرجع سابق، ص: 317.

² المواد 15 و16 و18 من التعليمات رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

توفر هذه الصيغة التمويل اللازم للعملاء مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها مع تأجيل تسليم السلع¹، ويرى البعض أن هذه الصيغة تستعمل عادة في مجال الإنتاج الزراعي الذي يهدف إلى تغطية مصاريف أو تكاليف عملية الإنتاج، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائعا لأجل للسلع المقنتاة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

نصت المادة 37 من التعلية رقم 03-2020 على عقد السلم "الموازي"، وهو عندما يبرم البنك أو المؤسسة المالية عقد السلم آخر مع طرف ثالث ومستقل عن العقد الأول، من أجل بيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة موضوع العقد الأول، تسلم في تاريخ لاحق وبسعر متفق عليه يدفع فوراً أو نقداً. وصيغة السلم قد تشمل تمويل الإنتاج أو اقتناء الأصول.

يمكن استخلاص شروط هذا العقد المذكورة في التعلية رقم 03-2020 كالآتي:

- يجب أن يحدد موضوع العقد بوضوح وأن يكون معلوم الجنس والمقدار وأن تكون السلعة متوفرة وقابلة للتداول تجارياً عند تاريخ التسليم؛
- كما يجب تحديد سعر السلع نقداً وأجل ومكان التسليم من قبل البائع في مجلس العقد. وبالنسبة للمنتجات الزراعية يمكن للمشتري أن يشترط أن يكون المنتج من منطقة محددة دون اشتراط تحديد المستثمرة الفلاحية، أو أن يكون المنتج من علامة تجارية محددة بوضوح بالنسبة للمنتجات المصنعة؛
- ومن ضوابط صيغة السلم: إمكانية أن يطالب المشتري البائع بكفالة لضمان تسليم السلع عند الاستحقاق. ويمكن للمشتري أن يوكل البائع لبيع و/أو تسليم السلع عند الاستحقاق لشخص آخر مع أخذ عمولة أو بدونها. وعليه يصبح البائع مدينا تجاه المشتري بتحصيل قيمة المبلغ. وأخيراً لا يمكن للمشتري أن يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع باستثناء عقد سلم موازي.

الفرع الثاني: عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول

أولاً: صيغة المرابحة

المرابحة حسب نص المادة 5 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، والتعلية رقم 03-2020، هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة لزبون، سواء كانت هذه السلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، ويتم البيع بتكلفة اقتناء السلعة، مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً، ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين، وهي على نوعين:

1. المرابحة البسيطة: وهي بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً بمثل الثمن الأول وزيادة، وهي عادة العمل التجاري الذي يقوم به التاجر المتمثل في شراء السلع من أجل بيعها، وهو يخرج كقاعدة عن دائرة نشاط المصارف.

¹ ماهر عزيز عبد الرحمن، مرجع سابق، ص: 32.

2. **المرابحة لأمر بالشراء:** بموجبها يطلب شخص من المؤسسة أن تشتري له سلعة معينة ويعدها بأن يشتريها منها بربح معين¹، فقد عرفتھا التعليمية رقم 03-2020، في المادة 9 منها، بأنها: "العقد الذي يقتني بموجبه البنك أو المؤسسة المالية من الغير، بخلاف الأمر بالشراء أو وكيله، بناء على طلب ومواصفات الأمر بالشراء، سلعة منقولة أو غير منقولة بهدف بيعها له بسعر يساوي تكلفة اقتنائها، بإضافة هامش ربح متفق عليهما مسبقا، ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين". وهي عملية مركبة، حيث يوافق البنك على شراء أصل أو سلعة من طرف ثالث بناء على طلب العميل، ثم يعيد بيعها له، حيث يشتري العميل السلعة بالدفع الفوري أو المؤجل. وهذا النوع من التمويل أثار جدلا كبيرا حول مدى مطابقته للشريعة الإسلامية، حيث يرى البعض أنه قريب جدا من عملية الإقراض التقليدي القائمة على الفائدة.

للمؤسسة المصرفية أن تشتري السلعة بناء على رغبة عميلها وطلبه، مادام ان ذلك متفق مع الضوابط الشرعية لعقد البيع، وتمثل تكلفة الاقتناء سعر السلعة المقنتاة بإضافة التكاليف المباشرة ذات الصلة باقتناء هذه السلعة و المدفوعة للغير، ويجب أن يكون سعر البيع في عقد المرابحة ثابتا دون أي زيادة لغاية تسديده بالكامل وفي الأجل المتفق عليها. ويمكن للزبون ان يسدد مسبقا السعر المتبقي المستحق أو جزء منه، ولا يترتب عن الدفع المسبق أي غرامة أو تخفيض في السعر للزبون ولا تخلي البنك عن هامش الربح، ولكن يمكن للبنك أن يتنازل عن جزء منه².

فضلا عما تم ذكره، يمكن الإشارة إلى الضوابط المنصوص عليها في التعليمية رقم 03-2020

كالآتي:

- يمكن للبنك أن يوكل زبونه بشكل استثنائي لاختيار أو لشراء باسم البنك السلعة موضوع العقد³؛
- الانتقال الفوري لملكية السلعة من البنك إلى الزبون، مهما كانت كيفية الدفع المتفق عليها⁴؛
- يمكن للبنك أن يطلب ضمانات عينية وشخصية⁵؛
- التنصيص في العقد على إلزام الزبون، في حالة التأخر أو عدم التسديد بدون عذر معتبر، بدفع جزء أو كامل المبلغ المتبقي المستحق⁶؛
- يسمح بإدراج ضمن عقد المرابحة التزام الزبون بدفع في حالة التأخر أو عدم التسديد مبلغا يساوي جزءا أو كامل الضرر الفعلي، ويتم إنفاق هذا المبلغ في أعمال خيرية تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

¹ سعد عبد محمد ومي حمودي عبد الله، "عقد بيع المرابحة في المصارف الإسلامية"، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 31، 2012، ص: 5.

² المادتان 4 و5 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

³ المادة 10 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

⁴ المادة 8 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

⁵ المادة 7 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

⁶ المادة 6 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

قد يطلب البنك في عقد المرابحة لأمر بالشراء تقديم وديعة ضمان تسمى "هامش الجدية"، يمكن استرجاعها بعد الوفاة أو عند مخالفة البنك لالتزاماته، أو استعمالها كخصم من سعر البيع أو يخصم منها مبلغ التعويض مقابل الضرر الفعلي نتيجة عدم احترام الأمر بالشراء لتعهد الشراء أحادي الطرف. وهذا التعهد يشترطه البنك على الأمر بالشراء قبل اقتناء السلعة، ويتضمن بيان خصائص السلعة، وسعر الاقتناء، وكيفيات وآجال تسليمها للأمر بالشراء¹، ونصت المادة 13 من التعليم رقم 03-2020 على أنه يتوجب إبرام ثلاثة عقود منفصلة:

1. تعهد الشراء أحادي الطرف؛
2. عقد شراء السلعة من طرف المصرف؛
3. عقد المرابحة.

ثانيا: صيغة الإجارة

عرفتها المادة (8) من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، والمادة 24 من التعليم رقم 03-2020، بأنها: "عقد إيجار يضع خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى "المؤجر"، تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد".

وقد نصت تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 في المادة 28 منها على أن السلعة موضوع عقد الإجارة تقع تحت مسؤولية البنك خلال الفترة التعاقدية، طالما لم يكن هناك أي تدهور أو إهمال أو نقص في الصيانة من طرف الزبون. حيث توضح المادة أن الصيانة المقصودة هنا هي الصيانة التشغيلية الدورية (العادية) التي تقع على عاتق الزبون.

تنص التعليم رقم 03-2020 في المادة 33 منها على اشتراط - في حالة طلب العميل من البنك شراء سلعة منقولة أو غير منقولة بهدف تأجيرها له في إطار الإجارة- إمضاء تعهد إيجار أحادي الطرف، مع وجوب تحديد في مضمونه خصائص السلعة وشروط وضعها تحت تصرف الزبون. ولاحترام هذا التعهد يشترط البنك إيداع وديعة ضمان تسمى "هامش الجدية" ويمكن أن ينص عقد الإجارة على استرجاع مبلغ وديعة الضمان بعد إبرام عقد الإجارة أو استخدامه كأقساط أولى للإيجار². في حالة تنازل الزبون عن إبرام العقد يقتطع البنك من هذه الوديعة مبلغ الضرر الفعلي الذي لحق به، ولا يمكن للبنك المطالبة بدفع مبالغ زيادة على وديعة الضمان. أما إذا أحل البنك بالتزاماته التعاقدية فسيرجع الزبون على الفور وديعة الضمان ويمكنه المطالبة بالتعويض عن الضرر الكلي. كما نصت التعليم في المادة 35 بصفة صريحة على أن يتم إبرام كل العقود الآتي ذكرها بصفة منفصلة ومستقلة:

¹ المادتين 11 و12 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.
² المادة 34 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

1. عقد اقتناء السلعة من طرف المصرف؛

2. عقد تعهد الإيجار أحادي الطرف؛

3. عقد الالتزام بالتنازل أو باقتناء السلعة.

نصت المادة 32 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 على أن الإجارة يمكن أن تكون على نوعين:

1. إجارة تشغيلية: تتمثل في إيجار عادي لا يؤدي إلى امتلاك السلع المستأجرة من قبل المستأجر.

2. إجارة منتهية التمليك: عندما يمنح البنك أو المؤسسة المالية الزبون إمكانية امتلاك السلع المستأجرة، عند انقضاء المدة المتفق عليها مسبقا في العقد.

المطلب الثالث: صيغ التمويل المعتمدة في البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر

وجد عدة صيغ تمويلية تقدمها البنوك الإسلامية في الجزائر تأخذ بعين الاعتبار أسس التعامل في الإسلام من جهة ورغبات العملاء من جهة أخرى، وتستند أعمال الصيرفة الإسلامية إلى فرعين من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العربية ونوافذ إسلامية لبنوك تقليدية. يمكن التطرق إلى الصيغ المعتمدة في البنوك على النحو التالي:

الفرع الأول: الصيغ المعتمدة في البنوك الإسلامية في الجزائر

الجدول رقم (6): أهم الصيغ التمويلية المعتمدة في البنوك الإسلامية بالجزائر

صيغ التمويل المعتمدة	تاريخ نشأة البنك	المساهمون	البيان البنك
- الإجارة أو الاعتماد الإيجاري؛ - المرابحة؛ - السلم؛ - الاستصناع؛ - المشاركة.	20 ماي 1991	بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين)	بنك البركة الجزائري
- المشاركة؛ - المضاربة؛ - الإجارة؛ - المرابحة؛ - الاستصناع؛ - السلم؛ - البيع بالتقسيط؛ - البيع الآجل.	2008	تعاون جزائري- خليجي	بنك السلام الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات من المواقع الرسمية لبنك البركة والسلام الجزائريين.

الفرع الثاني: الصيغ المعتمدة في النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر

منحت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لسبع (07) مؤسسات بنكية وهيئات مالية، حيث شرعت الهيئة في استقبال الملفات ودراستها وفق النظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 عن البنك المركزي وهو النظام المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

الجدول رقم (7): أهم الصيغ التمويلية المعتمدة في النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية بالجزائر

صيغ التمويل المعتمدة	تاريخ نشأة البنك	البيان البنك
- المرابحة - الإجارة - حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد	13 جوان 1966	البنك الوطني الجزائري (BNA)
- المرابحة	1966	القرض الشعبي الجزائري (CPA)
- الإجارة المنتهية بالتملك	10 أوت 1964	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)
المرابحة	13 مارس 1982	بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
1- Proline وتشمل: - السلم - المرابحة 2- Leasing عبارة عن تمويل تأجيري: وهو نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل حتى نهاية العقد ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.	15 ديسمبر 2003	بنك الخليج (AGB)
- المرابحة - الإجارة - الاستصناع	02 ديسمبر 1998	بنك المؤسسة العربية الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الموقع الرسمي للبنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة برج بوعريج -

بنك البركة هو أول بنك إسلامي في الجزائر، يقدم تمويلات بصيغ عديدة لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة. وامتنالا لأحكام القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض تم إنشاء البنك في 20 ماي 1991 ليجعل مقره الرئيسي بالجزائر لعاصمة.

المطلب الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

الفرع الأول: : نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي يؤسس في الجزائر، وذلك بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ليتيح فرصة العمل البنكي الإسلامي للمتعاملين الساعين إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية¹.

طرح فكرة إنشاء بنك البركة الإسلامي في سنة 1984، حيث بدأت الاتصالات الأولية بين الجزائر متمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دلة البركة القابضة الدولية، وقد نتج عن هذا الاتصال تقديم قرض مالي للجزائر خصص لتدعيم التجارة الخارجية².

وقد تأسس بنك البركة الجزائري في شكل مساهمة بتاريخ 20 ماي 1991 في إطار أحكام القانون رقم 10/90 المقترح في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقروض، وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات البنكية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ولقد بلغ رأس المال آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفي ظل متطلبات السوق سعى بنك البركة الجزائري إلى فتح عدة وكالات تلبية حاجيات الأفراد موزعة على مناطق مختلفة من الوطن، ويلعب بنك البركة دورا تجاريا فعالا حيث يقوم بتجميع الودائع التي عرفت نموا كبيرا وتطورا مستمرا من سنة إلى أخرى؛ ويلجأ إلى عملية منح القروض وفق الأساليب المشروعة، كما يقوم بتجميع الفوائض، وعليه فبنك البركة الجزائري يلعب دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وأصحاب الحاجة لهذه الأموال من جهة أخرى في شكل قروض خالية من الفائدة.

¹ عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، (مذكرة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص: 58-59.

² عجة الجليلي، عقد المضاربة (القراض) في المصاريف الإسلامية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص: 228.

الفرع الثاني: أهداف وخصائص بنك البركة الجزائري

أولاً: أهداف بنك البركة الجزائري

- يهدف بنك البركة الجزائري إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها¹:
- تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات البنكية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة؛
 - تحقيق ربح من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق المشروعة؛
 - تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار بالاعتماد على أسلوب المشاركة؛
 - توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، وتقديم التسهيلات البنكية؛
 - المحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحسين الخدمات المقدمة من طرفه؛
 - مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري؛
 - عصرنة الخدمات المقدمة المبنية على شبكة معلومات ناجحة والتكوين الملائم للموظفين.

ثانياً: خصائص بنك البركة الجزائري

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات وخصائص، تتمثل في:

- 1- **بنك المشاركة:** يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرون والمسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والممولين أو ما تعلق منها بأنشطته البنكية والاستثمارية والتمويلية²؛
- 2- **بنك مختلط:** يشكل بنك البركة حالة استثنائية في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية، والتي تعود أغلبها لرأس المال الخاص، وذلك لكون رأس مالها مختلط بين شركة خاصة عربية (شركة دلة البركة الدولية)، وبنك عمومي جزائري (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)³؛
- 3- **بنك ينشط في بيئة بنكية تقليدية:** يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماماً لمبادئ البنك والقيم التي أنشأ في ضوئها، هذا ما يجعل بنك البركة يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام البنكي في الجزائر.

¹ بنك البركة الجزائري، القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري، ص:41.

² عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص:63.

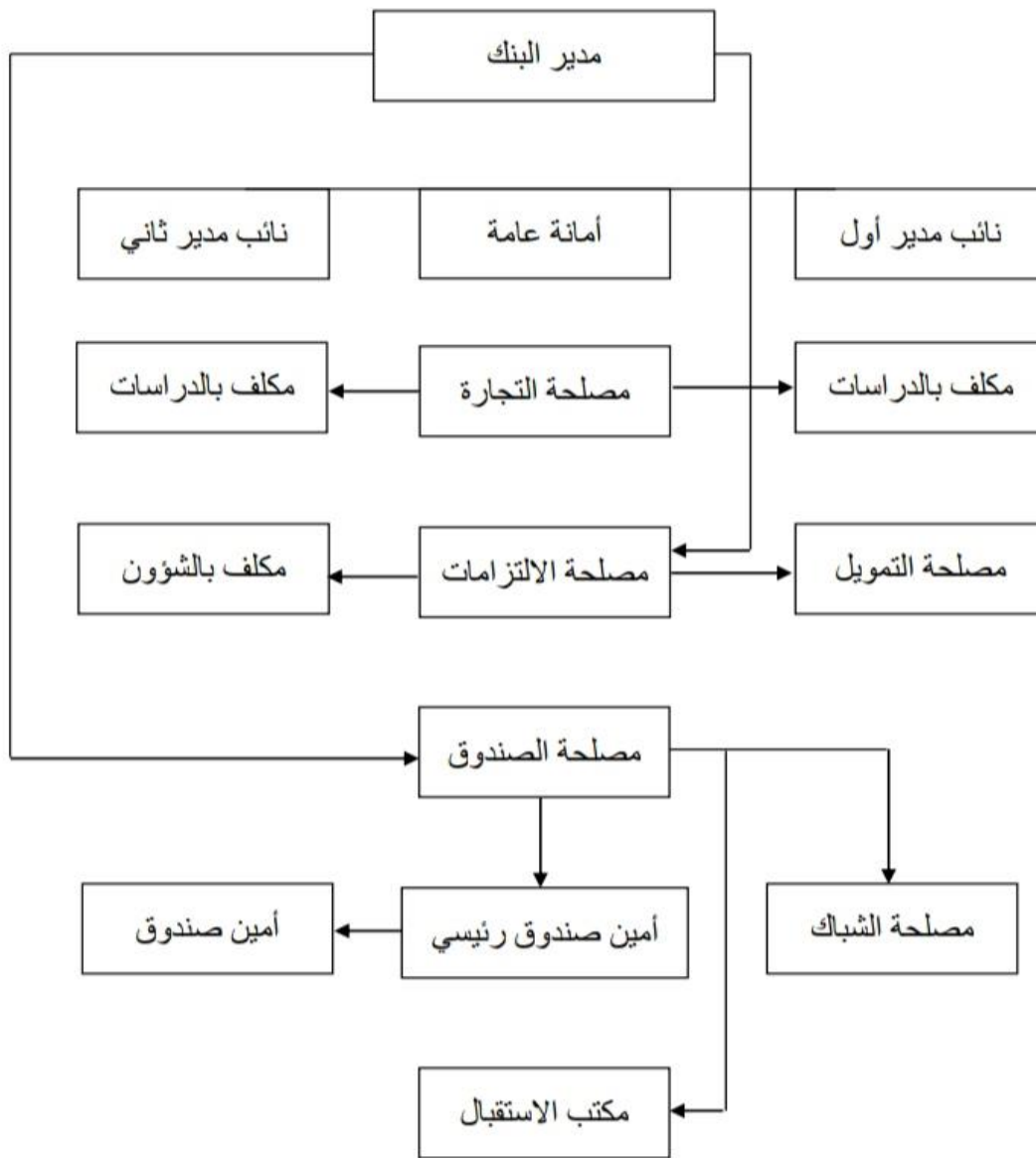
³ عبد الحق العيفة، واقع التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر تقييم اقتصادي إسلامي دراسة حالة بنك البركة، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011/2012، ص:34.

المطلب الثاني: تقديم بنك البركة - وكالة برج بوعرييج

يعتبر بنك البركة برج بوعرييج فرع من فروع بنك البركة الجزائري، وهو ممثله في مدينة برج بوعرييج وكل الولايات التي يقوم بخدمتها، أنشئت الوكالة في فيفري 2011، وتحمل الوكالة رقم (405)، تقع هذه الوكالة في (حي 01 نوفمبر 1954، الجباس، برج بوعرييج)، يقوم الفرع بالنشاط البنكي الكامل الذي يقوم به الفرع الرئيسي بالجزائر من فتح حسابات، قبول الودائع، منح التمويل بمختلف أنواعه وغيرها من الخدمات المصرفية.

يمكن إظهار الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة برج بوعرييج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (9): الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة برج بوعرييج



المصدر: وثائق داخلية للبنك.

يظهر من خلال الشكل السابق الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة برج بوعريبيج حيث تتمثل مهام البعض من عناصره الأساسية فيما يلي:

أولاً: المدير وهو المسؤول عن الفرع ونتائجه حيث يكون تحت سلطة مدير الشبكة وتتمثل المهام التي يقوم بها في ما يلي:

1. إعطاء التعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل الفرع؛
2. استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها؛
3. الإمضاء على البريد؛
4. السهر على تطبيق التعليمات التي تدير الفرع.

ثانياً: نائب المدير ويوجد تحت السلطة المباشرة لمدير الفرع، وتتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع وكذلك يقوم مقام المدير في حالة غيابه. ويقوم كذلك بتسيير الوسائل البشرية والعتاد.

ثالثاً: الأمانة وتتكلف بالبريد الوارد والصادر عن الوكالة والقيام بالأعمال المكتبية وكذلك ضمان وسائل الاتصال على مستوى الفرع (الهاتف، الفاكس، الانترنت...) وتوصل الملاحظات (الصادرة عن المدير) وتقوم بنشرها.

رابعاً: مصلحة التجارة الخارجية وهي المسؤولة عن معالجة كل المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية من توطين عمليات الاستيراد والتصدير، تسيير ومتابعة حساب العملة الصعبة والتبادل النقدي وكذلك قبض السجلات القانونية.

خامساً: مصلحة الالتزامات تنفرع الى:

1. مصلحة التمويلات: وهي تهتم بالتمويل العقاري -بيع وبناء العقارات-؛
2. مصلحة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3. الرقابة الشرعية على المعاملات.

سادساً: مصلحة الصندوق وهي مصلحة تتمثل وظيفتها في:

1. تنفيذ التحويلات من وإلى حساب الزبون؛
2. ضمان الدفع وسحب الأموال (بالدينار أو بالعملة الصعبة)؛
3. إصدار ومنح الشيكات ودفاتر التوفير.

المطلب الثالث: صيغ التمويل المعتمدة في بنك البركة - وكالة برج بوعريريج

تتبع وكالة برج بوعريريج مجموعة من العمليات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفيما يلي سنقدم تعريف مبسط لكل صيغة من الصيغ المعتمدة في الوكالة.

الفرع الأول: المرابحة

يعتبر التمويل بالمرابحة أهم عقود التمويل بالبيع لدى بنك البركة وكالة برج بوعريريج، وهذا نظرا لسهولة تطبيق العقد عمليا من جهة وطبيعة العقد من جهة ثانية، وهي مخصصة أساسا للتمويلات قصيرة الأجل، ويقصد بالمرابحة البنكية توسط بنك البركة- وكالة برج بوعريريج لشراء سلعة بناء على طلب عميله ثم بيعها له بالأجل بثمن يساوي التكلفة الكلية للشراء زائد ربح معلوم متفق عليه بينهما.

الفرع الثاني: المساومة

يتمثل بيع المساومة في طلب العميل من بنك البركة- وكالة برج بوعريريج أن يشتري سلعة معينة، يشتريها البنك من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده، وبيع لا يعلمه العميل تبعا لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك البنك لها، فإذا قبل العميل فإنه يقوم بتسديد قيمة البضاعة بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه. ويقوم بنك البركة- وكالة برج بوعريريج بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي.

الفرع الثالث: الإجارة

يعتبر التمويل بالإجارة من أحد الأساليب التمويلية القائمة على أساس المديونية، فهو عقد بين بنك البركة-وكالة برج بوعريريج والمتعامل، يؤجر البنك بمقتضاه عينا موجودة في ملك البنك عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر، تسلم في تاريخ محدد. وهي نوعان:

1. إجارة منتهية بالتمليك (التأجير التمليكي): وهي عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما للأخر سلعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها الطرف المستأجر على أقساط على أن تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة الى المستأجر في نهاية مدة الإجارة¹؛
2. إجارة تشغيلية: وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

الفرع الرابع: السلم

يعتبر السلم أسلوب معتمد من قبل البنوك الإسلامية ومنها بنك البركة وكالة برج بوعريريج، وهو عقد على موصوف في الذمة بثمن مقبوض في مجلس العقد، وهو بيع أجل بعاجل حيث أنه يتقدم فيه رأس المال أو الثمن، ويؤجل تسليم المبيع أو المسلم فيه لأجل معين².

¹ ركيبي كريمة وغماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة وكالة تيزي وزو، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الكلي محمد والحاج البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 62.

² بن الضيف محمد، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013، ص: 80.

الفرع الخامس: الاستصناع

هو عقد بين بنك البركة وكالة برج بوعريريج والمتعامل يتعهد فيه البنك بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسلم في تاريخ معين (ويكون البنك هنا صانعا والمتعامل مستصنعا)، ويقوم البنك بإبرام عقد استصناع موازي مع الطرف الثالث (عقد مقاوله) يكون فيه البنك مستصنعا والمقاول صانعا.

نستعرض في الجدول التالي تطور صيغ التمويل في بنك البركة وكالة برج بوعريريج:

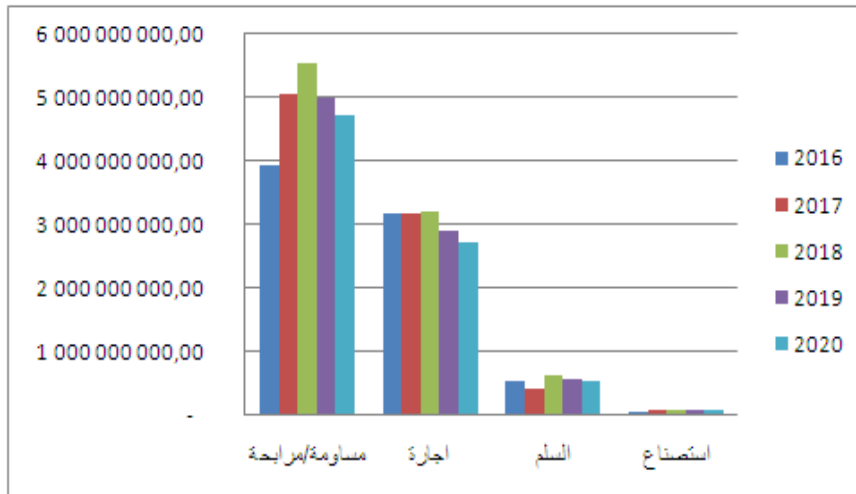
الجدول رقم (8): تطور صيغ التمويل في بنك البركة وكالة برج بوعريريج خلال الفترة (2016-2020) (الوحدة: دينار جزائري)

الصيغ / السنوات	مربحة / مساومة	إجارة	السلم	استصناع
2016	3 939 513 201,44	3 172 816 079,09	536 741 423,57	72 276 154,54
2017	5 051 298 502,77	3 172 605 446,60	436 653 941,08	81 646 825,62
2018	5 544 755 908,70	3 224 222 210,32	632 820 282,00	89 131 346,79
2019	4 990 280 317,83	2 901 799 989,29	569 538 253,80	80 218 212,11
2020	4 713 042 522,40	2 740 588 878,77	537 897 239,70	75 761 644,77
المجموع	24 238 890 453,14	15 212 032 604,07	2 713 651 140,15	399 034 183,83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق بنك البركة وكالة برج بوعريريج خلال الفترة (2016-2020).

ويمكننا توضيح معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تطور صيغ التمويل في بنك البركة وكالة برج بوعريريج خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8).

ويمكننا إيضاح نسب استخدام كل صيغة من صيغ التمويل في الجدول التالي:

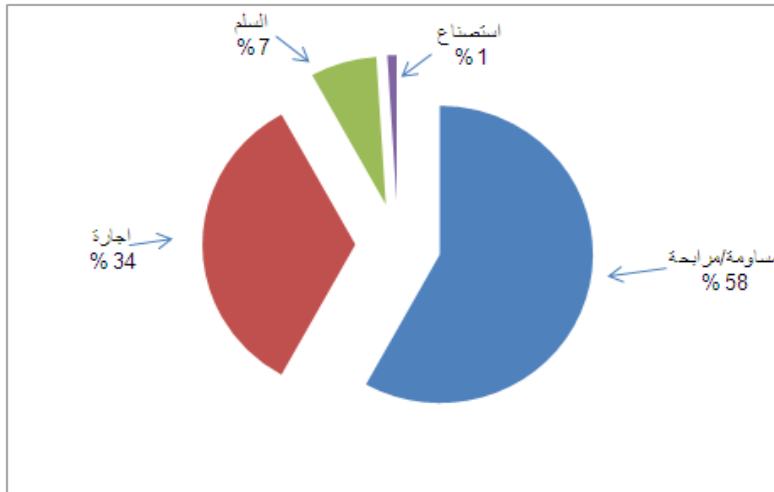
الجدول رقم (9): نسب استخدام كل صيغة من صيغ التمويل والاستثمار في بنك البركة وكالة برج بوعرييج خلال الفترة (2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
صيغ التمويل					
مساومة/مراوحة	51%	58%	58%	58%	58%
إجارة	41%	36%	34%	34%	34%
السلم	7%	5%	7%	7%	7%
استصناع	1%	1%	1%	1%	1%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8).

ويمكننا توضيح نسب التمويل لسنة 2020 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): توزيع التمويلات المقدمة من طرف بنك البركة وكالة برج بوعرييج خلال سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9).

من خلال الجداول والأشكال السابقة يتضح فعلا أن بنك البركة وكالة برج بوعرييج يقدم خمس صيغ تمويلية وهي: المرابحة، المساومة، الإجارة، السلم والاستصناع. فنلاحظ غياب التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة لكونها طويلة الأجل ومخاطرها مرتفعة وهذا ما لا يتماشى مع السياسة الاستثمارية للبنك الهادفة للربح السريع من خلال سرعة تحريك الأموال. كما أن بنك البركة - وكالة برج بوعرييج لم يقدم أي تمويل عن طريق صيغ التمويل الزراعي المتمثلة في المزارعة، المغارسة والمساقاة وذلك لأن قانونه الأساسي لا

ينص على هذه الصيغ كأساليب للتمويل، إضافة للمخاطر العالية المرتبطة بالقطاع الزراعي حسب وجهة نظر البنك.

نلاحظ أن التمويل بصيغتي المرابحة والمساومة يحتلان المركز الأول من حيث التمويلات الممنوحة من طرف البنك لارتفاع نسب التمويل بهما من إجمالي تمويلات البنك حيث قدرت نسبة التمويل بهما سنة 2016 ب 51% وارتفعت لتقدر ب 58% سنة 2017 وبقيت النسبة مرتفعة وثابتة لغاية آخر سنة من سنوات دراستنا (سنة 2020)، وهذا الارتفاع في نسب التمويل بصيغتي المرابحة والمساومة راجع لسهولة التعامل بهما ووضوح تطبيقهما مع مردوديهما العالية وربحهما المضمون ولما لهما من مزايا كالدفع لأجل وتقسيم مبالغ التمويلات.

بينما في المركز الثاني نجد أن البنك يعتمد على التمويل بصيغة الإجارة حيث قدرت نسبة التمويل بها سنة 2016 ب 41% وانخفضت النسبة سنة 2017 لتقدر ب 36% و ب 34% في سنة 2018 وبقت ثابتة لغاية 2020، صحيح أن مبالغ ونسب التمويل بصيغة الإجارة شهدت انخفاضا خلال سنوات الدراسة إلا أنها بقت مرتفعة مقارنة بصيغتي السلم والاستصناع، وهذا راجع لقلّة مخاطر صيغة المرابحة لكون البنك يمتلك العين المؤجرة في الإجارة العادية (التأجير التشغيلي)، أما في الإجارة المنتهية بالتملك فإنه لا يملك العين حتى يستوفي كامل حقوقه.

كما نلاحظ أن نسب التمويل بصيغة السلم منخفضة حيث قدرت سنة 2016 ب 7% وانخفضت سنة 2017 لتقدر ب 5% وارتفعت مرة أخرى لـ 7% سنة 2018 وبقت النسبة ثابتة لغاية آخر سنة من سنوات الدراسة، هذا الانخفاض في نسب التمويل بالسلم مقارنة بالصيغ السابقة (المرابحة، المساومة، الإجارة) راجع لارتفاع مخاطره.

في حين نلاحظ أن نسبة التمويل بصيغة الاستصناع بقت ثابتة طيلة سنوات الدراسة وتقدر ب 1% من إجمالي التمويلات، وهذا راجع لكون التمويل بصيغة الاستصناع مخاطره مرتفعة، ولقلة التمويل في مجال البناء والتجهيزات.

المبحث الثالث: دور صيغ التمويل المعتمدة في بنك البركة في دعم الاقتصاد الوطني

البنوك الإسلامية لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني الجزائري ويتضح هذا من خلال صيغها التمويلية المتعددة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: دور صيغ التمويل طويلة الأجل في دعم الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: دور صيغة المضاربة في دعم الاقتصاد الوطني

تعتبر المضاربة أداة فعالة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال أن¹:

1. صيغة المضاربة يمكنها لعب دور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للجزائر وذلك لارتباطها بكفاءة تخصيص الموارد المالية، فلو كان البنك الإسلامي هو الطرف المضارب فمن المفترض أن لديه من الخبرة والكفاءات البشرية ما يمكنه من اختيار وإدارة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، أما في حال كان البنك ربا للمال فإنه سيقوم في هذه الحالة بكل ما من شأنه تقليل المخاطر (إجراءه للدراسات اللازمة وفرضه للشروط والضوابط واختياره لأفضل المشاريع والمضاربين... الخ) كونه لن يشارك في العمل؛
2. المضاربة تساهم في تخفيض تكاليف الاستثمار وما يصاحبه من تخفيض التكاليف الاقتصادية الإضافية التي يتحملها المجتمع ككل؛
3. المضاربة تعد الأسلوب المناسب للمزوجة بين عنصرَي العمل ورأس المال، فليس كل مالك للمال لديه القدرة على العمل فيه، ولا كل مالك للكفاءة والقدرة على العمل يتوفر لديه المال. والتمويل بصيغة المضاربة يتناسب تماما مع الحرفيين الصغار حيث أنهم يملكون الخبرة والقدرة على القيام بعمل اقتصادي ولا تتوفر لديهم الموارد المالية، كما أنها تتناسب مع العلماء والباحثين من أصحاب الكفاءات والمهارات النادرة الذين لا يجدون سبل تمويلية مناسبة لوضع أفكارهم موضع التطبيق العملي. أي أنه بالإضافة إلى البعد الاقتصادي للمضاربة من خلال توظيف الطاقات العاطلة في حالة تمويل الحرفيين، فإن لها بعدا اجتماعيا هاما وهو توطين الكفاءات البشرية المسلمة في الجزائر في حالة منح العلماء والخبراء التمويل اللازم لنشاطاتهم؛
4. المضاربة تساهم في الحد من التضخم كونها تعمل على ربط عمليات التمويل بعمليات اقتصادية حقيقية؛
5. صيغة المضاربة تساهم في تعبئة المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات ضخمة ففي البنوك الإسلامية يوجد ما يعرف بسندات المقارضة، وهي سندات أو صكوك تصدرها البنوك الإسلامية تفيد بأنها ستقوم بتجميع الأموال لاستثمارها في مشروع معين.

¹ حريري عبد الغاني، قسول لامين، "الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية"، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، الشلف العدد 5، 2017، ص:72.

الفرع الثاني: دور صيغة المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني

صيغة المشاركة تعد من الأساليب الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خاصة في مجال الاستثمار والتشغيل. وهذا راجع لما يلي¹:

1. اعتماد البنوك الإسلامية على أسلوب المشاركة يعد أول خطوة لمحاربة الاكتناز والقضاء على الآثار السلبية الناجمة عنه، ويعد خطوة إضافية للقضاء على السلوك السلبي في النشاط الاقتصادي وهذه تعتبر تنمية اقتصادية واجتماعية في آن واحد؛
2. تعمل صيغة المشاركة على توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الحقيقية؛
3. كما أن صيغة المشاركة تؤدي للربط بين عنصر العمل ورأس المال في مجال التنمية الاقتصادية بما يعود على كل منهما من ربح عادل متناسب مع دور كل منهما في العملية الإنتاجية مما يفضي إلى تحقيق العدالة في توزيع ناتج الاستثمارات وعدم تركيز الثروة لدى فئة معينة فقط من المجتمع وتوسيع قاعدة الملكية في النشاط الاقتصادي؛
4. تعد صيغة المشاركة أقل مخاطرة على البنوك الإسلامية من المضاربة لأن رأس المال يقدم من كلا الطرفين (البنك والعميل) وذلك ضمانا لجدية النشاط وتأمينا جزئيا للبنك الممول للجزء المتبقي من رأس المال الضروري لتمويل النشاط الاقتصادي؛
5. صيغة المشاركة تعمل على تمويل رأس المال العامل مما يؤدي إلى توفير السيولة اللازمة لحسن سير المشروع وبالتالي المساهمة في توظيف الطاقات العاطلة بالجزائر؛
6. يؤدي توظيف الموارد المالية وفقا لصيغة المشاركة لتحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية بالجزائر، لأن من شأنها إقحام الأفراد بصورة فعالة وشفافة وحشد همهم بالمسؤولية بشكل إيجابي. هذا ما يشجع البنوك الإسلامية على التوسع في صيغ المشاركة لتحقيق تلك الأهداف الاقتصادية ذات الأثر التنموي.

¹ عمار درويش، "الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المرابحة)"، مجلة دراسات إسلامية، عين تموشنت العدد 2، 2020، ص: 298.

المطلب الثاني: دور صيغ التمويل متوسطة الأجل في دعم الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: دور صيغة الإجارة في دعم الاقتصاد الوطني

عقد الإجارة يمكنه أن يساهم في التنمية من خلال ما يلي¹:

1. لو قامت البنوك الإسلامية في الجزائر باقتناء الأراضي الزراعية والتي تمثل مساحات شاسعة من البلاد إضافة إلى المعدات ومختلف الآلات الزراعية (كآلات الحرث والحصاد...)، وفق صيغة الإجارة ووفرتها للمزارعين الذين لا يقدرّون على اقتنائها سيؤدي هذا لزيادة عدد المنتجين الذين سيساهموا في تنمية القطاع الزراعي في البلاد؛
2. تساهم الإجارة في الحد من التضخم، وهذا راجع لكون التمويل بها يتيح الحصول على تمويل عيني لأنه يمكن المستأجرين من الانتفاع بالمعدات بدل حصولهم على التمويل النقدي مما يحد من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الجزائري؛
3. صيغة الإجارة لها دور في تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة الأرباح مما يعمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، ويرافق ذلك زيادة الطلب الفعال مما يؤدي من جديد إلى زيادة الإنتاج؛
4. يمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر عن طريق عقود الإجارة، فلو كان موضوع الإجارة المنتهية بالتمليك شاحنة مثلا فيمكن للعميل المستفيد بعد أن يسدد جميع أقساطه للبنك الإسلامي أن يصبح منتجا للدخل ومالكا للشاحنة بعد أن كان عاطلا عن العمل، وهو الأمر الذي سيخفض من حجم البطالة بين شرائح واسعة من المجتمع الجزائري.

الفرع الثاني: دور صيغة الاستصناع في دعم الاقتصاد الوطني

يمكن للبنك الإسلامي من خلال تطبيقه لصيغة الاستصناع أن يقوم بدور هام في دعم جهود التنمية الصناعية في الجزائر وزيادة قدرتها الإنتاجية. وفيما يلي عرض للدور الذي يمكن أن يؤديه عقد الإستصناع في التنمية²:

1. صيغة الاستصناع تقوم على طلب سلع بمواصفات معينة، مما يعني أن هناك حاجة فعلية لتلك السلع وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبالتالي تحقيق الاستقرار للاقتصاد الجزائري؛
2. يعتبر الاستصناع أسلوبا جيدا لتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة، لأنه يتيح التفاعل مع أسواق المال وتوفير مصادر التمويل اللازمة لهذه المشروعات عن طريق إصدار صكوك استصناع وطرحها للاكتتاب واستخدام حصيلتها في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة؛

¹ ملاك سلوى، زايد رابح، "واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد 1، جانفي 2021، ص: 117.

² أمين قسول، "الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية -تحليل نظري-"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الشلف العدد 19، جانفي 2018، ص: 53.

3. عقد الاستصناع المطبق من طرف البنوك الإسلامية له دور مهم في التنمية كونه يرتبط بمشروعات حقيقية تمس جميع القطاعات، الأمر الذي سيعمل على توسيع قاعدة الصناعة في الجزائر؛
4. للاستصناع دور في تمويل رأس المال الثابت للمنشآت لأن البنك الإسلامي يمكنه أن يقوم عن طريق عقد الاستصناع بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو لإحلالها في المصانع القديمة القائمة، أو لأجل توسيع خطوط الإنتاج. وفي سبيل توفير هذه الأصول فإن أمام البنك الإسلامي خياران، فإما أن يكون صانعا لهذه الأصول أو شريكا لبعض المؤسسات التي تنتجها، وإما أن يقوم بتوفير هذه الأصول عن طريق صيغة الإستصناع الموازي. وفي كلتا الحالتين فإن هذا يكون مقابل ثمن - والذي يكون في الغالب مقسما- يسدد له من طرف المستفيد من هذه الأصول؛
5. عقد الإستصناع يساهم في تخفيض تكاليف المنتجات حيث أنه مشابه لما يعرف اليوم بالإنتاج بالطلبات، كون أن الصانع لن يقوم بالإنتاج إلا بعد حصوله على طلب المستصنع، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض تكاليف المنتجات، كما أن الصانع لن يتحمل تكاليف تخزين وتسويق المنتجات والتأمين عليها، بل سيسلمها مباشرة للمستصنع في الأجل المحدد. ومن المعلوم أن هذه التكاليف في حال لم يتحملها الصانع، فإنها ستخصم من ثمن المنتج، أي أن التكلفة التي سيتحملها المستهلك النهائي لهذا المنتج في الأخير ستكون أقل في هذه الحالة بفضل عقد الإستصناع؛
6. يمكن لعقد الإستصناع أن يساهم بفعالية في تنمية بعض الصناعات والقطاعات الاستراتيجية في الجزائر؛
7. عادة ما يتطلب عقد الإستصناع استخدام مهارات معينة كالبنايين، بل ويتطلب في كثير من الأحيان استخدام أكثر من مهارة في نفس الوقت، مما يزيد من معدلات التشغيل ويخفض البطالة بين شرائح واسعة من المجتمع الإسلامي.

المطلب الثالث: دور صيغ التمويل قصيرة الأجل في دعم الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: دور صيغة المرابحة في دعم الاقتصاد الوطني

المرابحة تعتبر نشاط من الأنشطة المهمة التي تحقق عدة آثار إيجابية على صعيد التنمية الاقتصادية للجزائر نذكر منها¹:

1. أن التمويل باستخدام صيغة المرابحة غالبا ما يكون أقل تكلفة من التمويل الربوي، ففي حال تعثر العميل عن السداد مثلا لن يضطر إلى تحمل مبالغ إضافية، أي أن التكلفة النهائية للتمويل تكون أقل عند استعمال صيغة المرابحة في هذه الحالة؛
2. تساعد المرابحة في تنشيط وإنعاش التجارة وذلك من خلال تمكين التاجر الذي يملك أموالا من شراء ما يريد من سلع على ان يقوم بتسديد أثمانها آجلا بأقساط ومعنى هذا أنها تؤدي إلى تداول المال بين أفراد المجتمع وألا يصبح حكرا على المقتدرين فقط وهو تحقيق أحد أهداف المالية الإسلامية (تداول المال)؛
3. تدني نسبة المخاطرة في عقد المرابحة مقارنة بباقي الصيغ، وبالتالي عاندها يكاد يكون مضمونا مما يخدم مصلحة كل من البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية، ويزيد من قدرة البنك الإسلامي على استقطاب فئات جديدة تسعى إلى تحقيق الأرباح، ومنه ضمان للتوسع في تعبئة الموارد المالية الخارجية التي تؤدي إلى التوسع في النشاط الاستثماري؛
4. المرابحة تشجع الطلب على السلع المحلية المباعة غالبا وزيادة الطلب سيؤدي إلى زيادة الأرباح المحققة من طرف المنشآت المنتجة لتلك السلع، فإذا كانت هذه المنشآت تعاني من طاقات عاطلة ستستغل هذه الطاقات وبالتالي يتحقق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة. أما إذا كانت هذه المنشآت تشتغل بأقصى طاقتها، فإن زيادة الطلب على إنتاجها سيجذب رؤوس أموال جديدة للاستثمار فيها.

الفرع الثاني: دور صيغة السلم في دعم الاقتصاد الوطني

يستخدم السلم لتمويل مختلف العمليات والنشاطات الاقتصادية (زراعية، تجارية وصناعية)، مما سيعمل ولا شك على دفع عجلة التنمية في الجزائر ويمكننا إبراز الدور التنموي لهذه الصيغة في النقاط التالية²:

1. يعتبر عقد السلم ضمانا لعدم توقف العمل وحلا لمشكلة المصروفات الجارية التي تتطلبها دورات الإنتاج كدفع أجور العمال، حيث يوفر البنك الإسلامي السيولة اللازمة مقابل جزء معلوم من الإنتاج يستلمه في وقت لاحق حسبما تم الاتفاق عليه؛

¹ سعدي خديجة، "صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر - بنك البركة نموذجا"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، تلمسان العدد 6، 2017، ص: 185.

² سعدي خديجة، مرجع سابق، ص: 186.

2. تمويل قطاع الصادرات، وكذلك الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم، أو بالسيولة المالية لتلبية احتياجات دورة الإنتاج؛
3. توفير رأس المال الثابت للمؤسسات من خلال توفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع؛
4. تساهم صيغة السلم في التخصيص الأمثل لموارد التمويل لأن العميل يجب عليه تسليم السلعة المتفق عليها بمواصفاتها المحددة عندما يحين الأجل الى البنك، فبالتالي سيعمل جاهدا على إنتاج هذه السلعة، وحتى وإن لم يكن هذا العميل هو المنتج الفعلي لهذه السلعة، ففي الأخير ستذهب أموال البنك لإنتاج هذه السلعة؛
5. يمكن للدولة القيام بإصدار صكوك السلم لتمويل العجز المالي في ميزانيتها.

الفرع الثالث: دور القرض الحسن في دعم الاقتصاد الوطني

رغم أن الطابع التكافلي للقروض الحسنة الذي يطغى على طبيعتها التمويلية والاستثمارية، تظل هذه الأخيرة من أهم وسائل مساعدة المسلمين للقيام بمواجهة الأزمات التي يتعرضون لها، سواء كانت هذه الأزمات اقتصادية أو اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية كأعباء الزواج، التعليم والعلاج... الخ، وجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية كثيرا ما تواجه أثناء نشاطها بحالات من إفسار العملاء، ومن ثم فإنها قد ترى تمويل بعض أنشطة هؤلاء العملاء بقروض حسنة لتيسير عسرهم وترويج نشاطهم الاقتصادي حتى يتمكنوا من استعادة قدرتهم على السداد¹.

¹ أمين قسول، مرجع سابق، ص:54.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في فصلنا هذا إلى مختلف الإصلاحات التي تخص المالية الإسلامية في الجزائر والصيغ التمويلية المعتمدة في التشريع الجزائري وفي البنوك، كما حاولنا أيضا الإلمام بأهم العناصر المتعلقة ببنك البركة الجزائري بصفة عامة ووكالة برج بوعرييج بصفة خاصة، معتمدين في دراستنا على التقارير المالية المقدمة من قبل الوكالة بهدف التوصل إلى أهم الصيغ المصرفية الإسلامية التي يتعامل بها. وقمنا بإبراز دور مختلف الصيغ التمويلية في دعم الاقتصاد الوطني، وتوصلنا إلى ما يلي:

- البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر وخاصة بنك البركة، تقدم صيغ تمويلية متنوعة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية للمتعاملين؛
- بنك البركة الجزائري -وكالة برج بوعرييج- يعتمد على صيغتي المرابحة والمساومة أكثر من بقية الصيغ الأخرى المعتمدة فيه، كما أنه لا يتعامل بصيغتي المشاركة والمضاربة ولا بصيغ التمويل الزراعية؛
- للبنوك الإسلامية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري من خلال مختلف الصيغ التمويلية المعتمدة من قبلها سواء كانت طويلة، متوسطة أو قصيرة الأجل.



الخاتمة العامة



يعد التمويل الإسلامي من أهم مقومات نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث أن توفير بدائل للقروض التقليدية بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة يعد من أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، وقد نجحت المصارف الإسلامية في تقديم العديد من الصيغ التي تمتاز بالمرونة والتكامل والتنوع، والتي يمكن استخدامها في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية بأساليب وصيغ متعددة ومتطورة منها المرابحة، المشاركة، المضاربة، التأجير، الاستصناع والسلم.

هناك تجارب في التمويل الإسلامي أثبتت تقدمها ونجاحها رغم المشاكل التي تتخبط فيها والقصور الذي يكتنفها في المجال التطبيقي وخير مثال تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني الذي يملك رؤية واستراتيجية استثمارية واضحة وبعيدة المدى، مما جعلت منه أهلاً للوصول إلى مصاف البنوك الرائدة، وكذلك الحال بالنسبة لتجربة بنك دبي الإسلامي الإماراتي القائم على مبادئ الصيرفة الإسلامية والذي يعتمد على صيغ تمويل مختلفة بحيث يشجع على الاستثمارات بتوفير قروض تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة للجزائر فإن الصيرفة الإسلامية تمثل أرضية مناسبة لتطوير الاقتصاد الجزائري بكل قطاعاته، انطلاقاً مما توفره من صيغ إسلامية متعددة توفر التمويل المناسب بمختلف الطرق كل حسب ما يناسبه، لذا فإن وجود بنك البركة الجزائري يعتبر قفزة نوعية في مجال الصيرفة الإسلامية، إذ أنه يمثل الخطوة والتجربة العملية الأولى في هذا المجال.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. النتائج النظرية:

من خلال ما تقدم في الفصل الأول تم التوصل للنتائج التالية:

- التمويل الإسلامي لا يتعامل فيه بالربا لا أخذاً ولا عطاءً؛
- يوفر التمويل الإسلامي للمتعاملين صيغ تمويلية عديدة ومتنوعة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تبدو أهمية صيغ التمويل الإسلامي في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلاً من نظام الإقراض بالفوائد؛
- مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى والتي تقول (التمويل الإسلامي يوفر عدة أساليب وصيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتختلف عن تلك التي يتعامل بها في التمويل الربوي) هي فرضية صحيحة وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول.

2. النتائج التطبيقية:

أما من خلال دراستنا للفصل الثاني والثالث قمنا بإسقاط المفاهيم النظرية على بنك دبي الإسلامي الإماراتي، بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك البركة الجزائري-وكالة برج بوعريريج- وقد توصلنا للنتائج التالية:

- إن بنك دبي الإسلامي يعتبر أكبر قاعدة أصول في دولة الإمارات، أول بنك متكامل الخدمات وأول بنك إسلامي أنشأ في العالم، حيث يؤدي دورا محوريا في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في الإمارات، من خلال استخدامه عدة صيغ تمويل إسلامية وتعد صيغة الإجارة أكثر صيغة يعتمد عليها البنك في تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع باقي القطاعات؛
- إن تجربة السودان في استعمال صيغ التمويل الإسلامي قد شمل تطبيقها في عدة مجالات كالمجال الخدمي، مثلا فالبنك يستخدم في تمويلاته عدة صيغ لكنه يعتمد على صيغة المرابحة بدرجة أكبر من باقي الصيغ الأخرى، كما يمكن القول أن التجربة رغم قصر مدتها وحدائث هذا النوع من التمويل وبرغم العراقيل والمشاكل والأخطاء التي صاحبت تطبيقها تبقى تجربة رائدة تستحق الاهتمام، ومن مؤشر ثباتها ونجاحها هو زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية؛
- مما سبق نستنتج أن الفرضية الثانية والتي تقول (أنه في ضوء التجارب الدولية، فإن بنك دبي الإسلامي الإماراتي وبنك فيصل السوداني يعتمدان على عدة صيغ تمويل إسلامية تعكس السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد) هي فرضية صحيحة وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الثاني.
- كما توصلنا الى ما يلي:
- تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي قد تعيق انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالمها؛
- حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر تحرير القطاع المالي والمصرفي؛
- إن إصدار النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية سيعمل على تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- إن افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري؛
- يقدم بنك البركة وكالة برج بوعريبيج صيغا في أغلبها هي تمويل قصير ومتوسط الأجل تجمع بين السلم، المرابحة، المساومة، الاستصناع والإجارة، فهو لا يستخدم الصيغ طويلة الأجل من مشاركة ومضاربة ولا صيغ التمويل الزراعية من مزارعة، مغارسة ومساقاة؛
- تعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامية له دور فعال وهام في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري
- مما سبق نستنتج أن الفرضية الثالثة التي تقول (بنك البركة الجزائري -وكالة برج بوعريبيج- يعتمد في تمويلاته على صيغة المرابحة بنسب مرتفعة عن غيرها من الصيغ) والرابعة التي تقول (إن تنوع صيغ التمويل الإسلامية يؤدي بالضرورة الى دعم الاقتصاد الوطني) هما فرضيتان صحيحتان وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الثالث.

التوصيات:

- نقدم من خلال هذا البحث التوصيات التالية:
- دعوة البنوك المركزية في الدول الإسلامية إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها، وتشجيع إنشاء بنوك وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي؛
 - العمل على توفير تشريعات وقوانين أو أطر تنظيمية تسهل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات؛
 - تنويع الصيغ التمويلية المقدمة في البنوك الإسلامية بدلا من الاعتماد على الصيغ الحالية التي تتمثل أغلبها في التمويل بالمربحة، مع وضع برامج إعلانية لتعريف العملاء بها؛
 - تبسيط إجراءات التمويل يساعد على زيادة المشاريع، وإتباع سياسات تمويلية تشجيعية تساعد على النهوض في قطاع التنمية الاقتصادية؛
 - دعم البنوك الإسلامية واهتمامها بالمجالات التي تدعم وتيرة نمو الاقتصاد وتساهم في التنويع الاقتصادي وتحسن من المستوى المعيشي؛
 - تشجيع البحوث المتعلقة بتطبيق صيغ التمويل الإسلامي الحالية ودعم دراسات الهندسة والابتكار المالي لاستحداث صيغ أخرى جديدة تتوافق مع متطلبات العصر الحديث؛
 - أهمية الاستفادة من تجارب البنوك الإسلامية الرائدة في هذا المجال، من خلال إقامة فروع له بدول عربية وإسلامية أو عقد شراكة معها؛
 - ضرورة المضي قدما نحو تفعيل دور التمويل الإسلامي من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة فيها بما يتناسب مع ظروف وخصوصية الاقتصاد الجزائري، واختيار التجارب المناسبة من خلال تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي؛
 - إن الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل الإسلامي مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي، فصيغ التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها، وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكريا خاصا مصدره التشريع والفقهاء الإسلامي، كما أن آليات العمل بها تختلف عن آليات العمل في الأنظمة التقليدية، الأمر الذي يستدعي توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ؛
 - ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في البنوك الجزائرية تدريب مناسب للعمل المصرفي الإسلامي وطبيعة عمله وضوابطه؛
 - إن السماح للبنوك التقليدية الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية لابد من التأكيد على الاستقلال التام للنوافذ عن المصرف الرئيسي، إداريا ومحاسبيا وماليا لاسيما في مصادر الأموال واستخدامها؛
 - إدماج برامج المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل وإنشاء مركز أبحاث متخصص في الصناعة المالية الإسلامية يرصد تطوراتها ويتابع تطبيقاتها ومستجداتها.

آفاق الدراسة:

- إجراء دراسات جديدة حول مدى تطبيق البنوك الجزائرية التقليدية لصيغ التمويل الإسلامي وفقا للنظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- إجراء دراسات جديدة حول مدى تطبيق الأمر رقم 21-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 جوان سنة 2021، يتضمن قانون المالية التكميلي الذي رفع الغبن عن المالية الإسلامية ووضعها في نفس مستوى المالية الكلاسيكية، بحيث تم إقرار الحياد الجبائي وتعميم الدعم ليشمل صيغ التمويل الإسلامية؛
- دراسة مقارنة بين منتجات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية؛
- دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير أساليب وصيغ التمويل والاستثمار الاسلاميين؛
- النظام المالي الإسلامي والتحديات التي تواجهه في ظل العولمة؛
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقعها وسبل تحسين تنافسيتها.



قائمة المراجع



ا. الكتب:

1. الغالي بن إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2012.
2. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2003.
3. حربي العريقات وسعيد عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل، عمان، 2010.
4. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الرياض، الجزائر، 2006.
5. عبد الحميد المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004.
6. عجة الجبالي، عقد المضاربة (القراض) في المصاريف الإسلامية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
7. علي محيي الدين القره داغي، "بحوث في فقه البنوك الإسلامية - دراسة فقهية واقتصادية"، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 2002.
8. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
9. قادري الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ط1، مكتبة حسين، لبنان، 2014.
10. محمد الحناوي، المؤسسات المالية البورصية والبنوك التجارية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2000.
11. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء: 10، دار صادر، بيروت، 1990.
12. مصطفى الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1999.
13. مصطفى طایل، القرار الاستشاري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
14. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي - تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ط2، السعودية، 1998.

اا. البحوث الجامعية:

15. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2012/2001.
16. زاهرة علي محمد بني عامر، "التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية"، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.
17. سحر عبد القادر عبد الدائم، التمويل المصرفي وأثره على التجارة الخارجية في السودان دراسة تطبيقية ميدانية على بنك أم درمان الوطني-البنك السوداني الفرنسي-بنك فيصل الإسلامي السوداني، (مذكرة الماجستير)، جامعة شندي، السودان، 2016.

18. عبد الحق العيفة، واقع التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر تقييم اقتصادي إسلامي دراسة حالة بنك البركة، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011/2012.
19. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، (مذكرة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008/2009.
- III. المداخلات والملتقيات:
20. بوفليح نبيل وعبد الله الحرتسي حميد، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الجزائر، يومي 6-7 أفريل.
21. حسين حامد حسان، "صكوك الاستثمار"، بحث مقدم الى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2003.
22. صفية أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، 2009.
23. عبد القوي ردمان محمد عثمان، "الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: "المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، سوريا، 2009.
24. عبد الله بن محمد المطلق، "الصكوك"، بحث مقدم إلى ندوة: "الصكوك الإسلامية، عرض وتقويم"، المملكة السعودية، 2010.
25. عبد الملك منصور، "العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: "المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
26. علاء الدين زعتري، " الصكوك: تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة: " الصكوك الإسلامية: تحديات، تنمية، ممارسات دولية"، الأردن، 2010.
27. قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، التمويل الإسلامي في الاقتصاد - المفهوم والمبادئ، مداخله في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5 و 6 ماي 2009.
28. محمد تقي العثماني، "الصكوك كأداة لإدارة السيولة"، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2010.
29. محمد علي الشخيري، "الصكوك المعاصرة وحكمها"، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

30. وليد خالد الشايجي وعبد الله يوسف الحجي، "صكوك الاستثمار الشرعية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: "المؤسسات المالية الإسلامية"، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
31. كمال توفيق حطاب، "الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة"، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي - 3 جوان 2009.
- IV. المجالات:
32. احمد محي الدين أحمد، "الأدوات الاستثمارية الإسلامية ودورها في تنشيط البورصات العربية"، مجلة المصارف العربية، العدد: 163، 1994.
33. أمين قسول، "الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية - تحليل نظري-"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الشلف العدد 19، جانفي 2018.
34. بولعيد بعلوج، "ضوابط الاستثمار في الفكر الإسلامي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 13، 2000.
35. جفائي عبد القادر وشخوم رحيمة، "الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية وخدماتها بنك فيصل الإسلامي السوداني نموذجاً"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3.
36. حريري عبد الغاني، قسول لامين، "الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الشلف العدد 5، 2017.
37. خديجة خالدي، "التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2014.
38. دوفي قرمية، "دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار دراسة حالة بنك دبي الإسلامي"، مجلة الأصيل، خنشلة، العدد 2، ديسمبر 2017.
39. زبير عياش وسميرة مناصرة، "التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، جوان 2016.
40. سعد عبد محمد ومي حمودي عبد الله، "عقد بيع المرابحة في المصارف الإسلامية"، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 31، 2012.
41. سعيد خديجة، "صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر - بنك البركة نموذجاً-"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، تلمسان العدد 6، 2017.
42. عمار درويش، "الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، المرابحة)"، مجلة دراسات إسلامية، عين تموشنت العدد 2، 2020.

43. ماهر عزيز عبد الرحمن، "صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الإقتصادي- دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد:31، 2012.
44. محمد الشريف بشير، "تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المشروعات الصغيرة والحرفية"، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد 7، أكتوبر 2017.
45. ملاك سلوى، زايد رابح، "واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد 1، جانفي 2021.
46. نوال بن عمارة، "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2010.

.V القوانين:

47. أمر رقم 03-11 مؤرخ 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد و القرض.
48. النظام رقم 20-20-01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

.VI مواقع الانترنت:

49. <https://badrbanque.dz/>
50. <https://fib-sd.com/ar>
51. <https://www.agb.dz/>
52. <https://www.albaraka-bank.com/>
53. <https://www.alsalamalgeria.com>
54. <https://www.bna.dz/fr/>
55. <https://www.cnepbanque.dz/>
56. <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/>
57. <https://www.dib.ae/ar>



قائمة الملاحق



الملحق رقم 1: التطورات والانجازات التي حققها بنك دبي الإسلامي من سنة 1975 الى يومنا هذا

السنوات	التطورات والانجازات المحققة
من 1975 الى 1985	<p>- بتاريخ 12 مارس 1975 صدر قرار إنشاء بنك دبي الإسلامي عن صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم؛</p> <p>- بتاريخ 15 سبتمبر 1975 تم افتتاح البنك رسميا من قبل سمو الشيخ راشد؛</p> <p>- في سنة 1977 ظهر أول مكتب لبنك دبي الإسلامي في منطقة ديرة بدبي؛</p> <p>- في سنة 1979 انتقل بنك دبي الإسلامي الى مقره الرئيسي الجديد في منطقة ديرة؛</p> <p>- في سنة 1980 تم افتتاح الفرع الاول للبنك في بازار راشد ببر دبي؛</p> <p>- في سنة 1981 تم إطلاق شعار جديد ثنائي اللغة لبنك دبي الإسلامي؛</p> <p>- في سنة 1982 بنك دبي الإسلامي افتتح فرع في ابوظبي؛</p> <p>- في سنة 1983 تم افتتاح فرع للبنك في مدينة العين.</p>
من 1986 الى 1995	<p>- في سنة 1987 تم تقديم أجهزة الصراف الآلي عبر جميع فروع بنك دبي الإسلامي؛</p> <p>- في سنة 1989 أنشئت الهيئة الشرعية؛</p> <p>- في سنة 1990 أعلن بنك دبي الإسلامي اتفاهه مع فيزا انترناشيونال لمنتجات البطاقات، مما يوفر مزايا وصول عالمية للمتعاملين؛</p> <p>- في سنة 1991 تم إطلاق بطاقات فيزا لبنك دبي الإسلامي؛</p> <p>- في سنة 1992 تحول بنك دبي الإسلامي الى شركة مساهمة عامة؛</p> <p>- في سنة 1993 تم افتتاح فروع جديدة ببني ياس في ابوظبي وبر دبي استصناع (للبناء والتصنيع) تم تقديمه كشكل آخر من أشكال التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛</p> <p>- في سنة 1994 قام البنك بتقديم الخدمات المصرفية الهاتفية كمبادرة رئيسية في خدمة المتعاملين؛</p> <p>- في سنة 1995 احتفل البنك بمرور 20 عاما.</p>
من 1996 الى 2005	<p>- في سنة 1996 افتتح بنك دبي الإسلامي فروع جديدة في عجمان ودبي؛</p> <p>- في سنة 1997 بدأت الإمارات العربية المتحدة في تفعيل نظام التبديل SWITCH؛</p> <p>- في سنة 1998 أصبح بنك دبي الإسلامي الراعي الرئيسي لجائزة دبي العالمية للقران الكريم، كما خضع هيكل رأس مال البنك لتغيير كبير في أعقاب الغش الكبير، بما في ذلك زيادة رأس المال الى 1000 مليون درهم إماراتي وهو ما يعادل 271.7 مليون دولار أمريكي من خلال الاكتتاب العام؛</p> <p>- في سنة 1999 تم تقديم وتطوير هوية مؤسسية جديدة لبنك دبي الإسلامي وتعيين مجلس إدارة جديد، كما بلغ التوظفين في نفس السنة نسبة 21 % من إجمالي العاملين؛</p> <p>- في سنة 2000 تم إطلاق جوهرة وهو فرع للسيدات فقط، كما تم افتتاح مركز التمويل الإسلامي الذي يعرف حاليا بمركز الإمارات التجاري لبيع وتمويل السيارات في مكان واحد، كما تم افتتاح مكتب وساطة لتداول الأسهم المحلية في سوق دبي المالي؛</p> <p>- في سنة 2001 أطلق البنك أول موقع الكتروني له على الإطلاق؛</p> <p>- في سنة 2002 تم إعلان الشركات التابعة الجديدة؛</p> <p>- في سنة 2003 أول تمويل كامل في الإمارات للطائرات لطيران الإمارات؛</p> <p>- في سنة 2004 تم إطلاق الإسلامي للخدمات المصرفية الخاصة، كما قام البنك بإدارة أكبر صكوك الإجارة في العالم بمبلغ 1.000 مليون دولار أمريكي لتمويل المرحلة الثانية من التوسع في مطار دبي الدولي؛</p> <p>- في سنة 2005 تمت إزاحة الستار عن الهوية المؤسسية الجديدة لبنك دبي الإسلامي في احتفال الذكرى السنوية 30 في حضور سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.</p>

<p>من 2006 الى 2015</p>	<p>- في مارس 2006 بدا بنك دبي الإسلامي باكستان عملياته؛ - في سنة 2007 تم إطلاق مؤسسة بنك دبي الإسلامي للخدمات الإنسانية؛ - في سنة 2008 أطلق البنك شركة الاستشارات الشرعية، دار الشريعة؛ - في سنة 2009 أطلق البنك خدمة وجاهة وهي خدمة حصرية لإدارة الثروات؛ - في سنة 2010 تم افتتاح بنك دبي الإسلامي فرع الأردن (عمان)؛ - في سنة 2012 أطلق برنامج التوجيه إماراتي كجزء من برنامج التوطين؛ - في سنة 2013 عين الدكتور عدنان شلوان رئيساً تنفيذياً للمجموعة وعبد الله الهاملي رئيساً تنفيذياً للبنك، كما تم في 16 سبتمبر 2013 توقيع المقاصة باليورو بين بنك دبي الإسلامي وبنك دويتشه؛ - في سنة 2014 صكوك الإجارة-750 مليون دولار أمريكي 15 سنة وهي أطول صكوك ذات سيادة منذ إصدارها، وبنك دبي الإسلامي - اتفاقية تمويل العربية للطيران، وقد أعلن من طرف مؤسسة فوريس الشرق الأوسط ان بنك دبي الإسلامي ضمن أعلى أفضل 500 شركة في العالم العربي؛ - في سنة 2015 دخل بنك دبي الإسلامي لمرحلة جديدة حيث انه انضم الى نادي أرباح المليار دولار، كما احتفل البنك بمرور 40 عاما على تأسيسه مع إطلاق هوية الشركات الجديدة، كما تم في نفس السنة أول إصدار صكوك الشركات المملوكة للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.</p>
<p>من 2016 الى يومنا هذا</p>	<p>- في سنة 2016 تم إطلاق البطاقة الائتمانية ذات العلامة المشتركة الأولى من نوعها بين بنك دبي الإسلامي ودائرة التنمية الاقتصادية دبي، كما قام البنك بإطلاق بطاقة ائتمانية ذات علامة تجارية مشتركة مع فلاي دبي، كما ان البنك قام أيضا بإصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي بنجاح؛ - في سنة 2017 تم إطلاق بنك دبي الإسلامي في كينيا؛ - في سنة 2018 تم إغلاق ناجح للغاية لعملية زيادة رأس مال البنك حيث جذبت الصفقة اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين المحليين والدوليين من خلال اكتتابات تجاوزت قيمتها 14 مليار درهم إماراتي، كما تم في نفس السنة التعاون بين بنك دبي الإسلامي وسكاي ووردز طيران الإمارات لإطلاق بطاقات ائتمان سكاي ووردز طيران الإمارات الجديدة من بنك دبي الإسلامي، مصممة خصيصا لتقديم قيمة استثنائية للمجتمع المتنامي في البلاد من المسافرين الدائمين؛ - في سنة 2019 عززت عملية الاستحواذ مكانة بنك دبي الإسلامي كواحد من اكبر البنوك الإسلامية في العالم وواحدا من بين اكبر الكيانات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة، كما تم في نفس السنة إطلاق المختبر الرقمي المركز المتميز لإدارة عملية معالجة المنتجات الرقمية وتجربة متعامله كبنك إسلامي رقمي؛ - في سنة 2020 تم إتمام دمج عمليات نور بنك في بنك دبي الإسلامي بنجاح خلال وقت قياسي 283 يوما فقط وقبل الموعد النهائي المتوقع بفترة طويلة، كما تم في نفس السنة إصدار صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي.</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي

تاريخ الاطلاع: 2021-05-30، <https://www.dib.ae/ar/about-us/our-history>



نم بحمد الله

